الاثنين 3 تموز 2023
العدد 4951 السنة السابعة عشرة
Lundi 3 Juillet 2023 nº 4951 17ème année

20 صفحة
20000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رحيل

حبيب صادق
المثقّف المقارع للإقطاع
18

حليم بركات
مؤرّخ الهزائم
20

صندوق النقد يخيّرنا: خازوقي أو خازوق حكّامكم! [6]

ميقاتي يواجه رفضاً لفكرة جلسة تعيينات مالية وعسكرية [2]

فتنة بشري: بانتظار حقائق الجيش [5]

فرنسا
انتفاضة المهمّشين

[10 ـ 12]

(أ ف ب)

تقرير

الأمم المتحدة منشغلة بخيم المقاومة
العدو يضمّ كامل الغجر
4

08
تقرير
مساعدات الأكثر فقراً
النازحون أولاً

13
سوريا

تنشيط ملف عودة اللاجئين

14
تقرير

تعليق مهمات مالي
لا تغيير أميركياً تجاه إيران؟

قضية اليوم

لا بديل لسلامة ولا تعيينات عسكرية
ميقاتي يرفع السقف من أجل صلاحيات استثنائية؟

(هروات بو حيدر)

ميسم رزق

قضي الأمر، وسيغادر رياض سلامة منصبه نهاية هذا الشهر. هذه هي خلاصة المناقشات التي جرت منذ ما قبل عطلة عيد الأضحى حول ملف الشواغر في مناصب رفيعة في الدولة. لكن السؤال عن مرحلة ما بعد سلامة بقي شاغلاً للقوى الأساسية داخل الحكومة وخارجها، وللخارج المعنيّ بالنظامين المالي والمصرفي في لبنان، وسط همس عن رغبة رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي بالحصول على غطاء يجيز له إجراء تعيينات أصيلة. علماً أن قانون النقد والتسليف يحدد آلية ملء الشغور في موقع الحاكمية، وينص على تولي النائب الأول مهام الحاكم إلى حين تعيين بديل أصيل. إلا أن إسناد هذه المهمة للنائب الأول وسيم منصوري، المحسوب على الثنائي الشيعي، يُعيد تظهير هواجس ذات بُعد طائفي لدى كثيرين في لبنان.

الأسبوع الماضي حمل أكثر من تطوّر على هذا الصعيد، مع عودة منصوري من زيارة إلى واشنطن التقى خلالها مسؤولين في وزارة الخزانة الأميركية ومكتب مكافحة تبييض الأموال وآخرين معنيين بملف القطاع المصرفي في لبنان. ونُقل عن منصوري أنه لمس عدم وجود اعتراض أميركي على تولّيه مهمات الحاكم، وأنه تم الاتفاق على التنسيق مع الجهات الأميركية المعنية في ما يتعلق بإدارة القطاع المصرفي والوضعين المالي والنقدي. إلا أن المسؤولين الأميركيّين، وفق مصادر مطلعة، شدّدوا أمام منصوري على ضرورة تعيين حاكم أصيل. وبحسب المصادر نفسها، لا يزال الأميركيون

> **سلامة يمسك بلعبة السوف وقلق في المجلس المركزي**
>
> **الأميركيون مستمرون في دعم أبو سليمان لحاكمية المصرف**

يدعمون إسناد الحاكمية إلى الوزير السابق كميل أبو سليمان رغم «خشية» الأخير من قبول المهمة في حال لم يتأمّن التوافق حوله، وخصوصاً أنه لمس في جولاته السابقة تحفّظات جدية، كما أن قوى بارزة في الحكومة وخارجها أبلغت الرئيس ميقاتي رفضها تولّيه هذا المنصب.

من جهة أخرى، تراجعت التسريبات التي رُصدت قبل سفر ميقاتي لأداء مناسك الحج حول اتصالات يقوم بها مع القوى السياسية لتفعيل عمل حكومته وتوسيع صلاحياتها لتشمل التعيينات، بما فيها تعيين حاكم جديد لمصرف لبنان. وعلمت «الأخبار» أن ميقاتي طلب السير الذاتية لعدد من الأسماء للبحث فيها مع القوى السياسية. إلا أن القوى التي تشاور معها في هذا الشأن شدّدت على ضرورة أن يناقش الأمر مع القوى المسيحية خصوصاً.

وفي ظل التوتر المسيطر على البلاد بفعل الأزمة الاقتصادية وأزمة الشغور الرئاسي، لن يكون ميقاتي قادراً على اتخاذ قرار على هذا المستوى تجنباً لمزيد من التصعيد، فضلاً عن «حساسية» الموقع الذي «يتصرف الأميركيون على قاعدة أنهم يملكون حق الفيتو على أي اسم لا يرغبون به»، كما أن حاكم المصرف هو من ضمن «عدة شغل العهد الجديد»، ويرتبط عمله بـ«شكل الإصلاح الذي سينطلق وطريقة التعامل مع صندوق النقد الدولي»، ما يعني أن «تسمية لا بد أن تكون من ضمن سلّة كاملة خاصة بانتخاب رئيس جديد للجمهورية»، وفق مصادر حكومية أكدت أن ميقاتي لن يدعو إلى جلسة تعيينات، «وهو ربما يسعى من وراء هذا الطلب إلى الدفع لإعطائه صلاحيات استثنائية تسمح له باتخاذ عدد أكبر وأوسع من القرارات في ظل الشغور»، أو على الأقل «دفع الجميع للتسليم بدستورية القرارات التي تتخذها الحكومة».

هذا الواقع يعني أن لا بديل عن سلامة حالياً. ويعني أيضاً أن السيناريو الوحيد المتاح هو تولي منصوري المنصب، بمعزل عن كل ما يرد على لسان ثنائي أمل وحزب الله حيال «الخشية» من تولي شيعي مسؤولية هذا المنصب. وعلمت «الأخبار» أن رئيس مجلس النواب نبيه بري لا يزال قلقاً من تسلّم منصوري مهام الحاكمية، لأن «الناس ستنسى رياض سلامة، وكل ما سيحصل لاحقاً سيجري تحميل منصوري والثنائي مسؤوليته من ضمن حملة منظمة، وخصوصاً أن وزارة المالية والنيابة العامة المالية من حصة الثنائي أيضاً».

بعدما تحدثت مصادر بارزة عن رفض سلامة تولي منصب «مستشار الظل» بعد خروجه، وعلم أنّ سلامة لم يطلع وسيم منصوري بعد على «حقيبة الأسرار»، وسط اعتقاد بأنه «يتقصد ترك الساحة في حالة فوضى ليُقال إنه الوحيد القادر على ضبطها». وتقود هذه البلبلة إلى احتمال لجوء أعضاء المجلس المركزي إلى تقديم استقالة جماعية للضغط من أجل تعيين حاكم جديد. ومع ذلك، فإن الانقسام السيحي حول البديل، يجعل الاستقالة غير ذات جدوى.

علماً أن المجلس المركزي سيعقد اجتماعاً بعد عودة منصوري لمناقشة عدد من النقاط، ولا سيما في ما يتعلق بمصير منصة صيرفة، وسط استمرار الخلاف حول الاستمرار بها أو إلغائها أو إدخال تعديلات على عملها.

هل يستقيل أعضاء المجلس المركزي؟

ثمّة قلق إضافي عند المعنيين بملف مصرف لبنان، يتعلق بالوضع داخل المجلس المركزي لمصرف لبنان. إذ يعتقد كثيرون من أنصار الحاكم رياض سلامة أنه الوحيد الذي يعرف لعبة السوق ويمسك بمفاتيحها، وأنه يدير مباشرة العلاقة مع كل العاملين في السوق النقدي، ويتخذ القرارات من دون العودة إلى المجلس. ويتخوّف هؤلاء من تدهور الوضع،

صلاحيات وزير الدفاع والتعيينات العسكرية

في إطار سعي رئيس الحكومة نجيب ميقاتي إلى الحصول على صلاحيات أكبر لحكومة تصريف الأعمال، تدخل أيضاً تعيينات المجلس العسكري التي يشكو قائد الجيش جوزف عون من أن الخلاف السياسي حولها يمنع البت بها. إذ تنص المادّة 27 من قانون الدفاع على صلاحيّة وزير الدفاع باقتراح الأسماء، لتعيين المفتّش العام ورئيس الأركان والمدير العام للإدارة، وهي المواقع الشاغرة حالياً في المجلس العسكري. وقالت مصادر مطلعة إن «ميقاتي لن يستطيع البت في التعيينات ما دام وزير الدفاع موريس سليم متمنعاً عن إرسال الأسماء»، معتبرة أن «مطالبته بها ترتبط بمقاربته موضوع التعيينات العسكرية من زاوية مختلفة عن ملف الحاكمية، فهو يريد إعادة وزير الدفاع إلى اجتماعات مجلس الوزراء لكسر مقاطعة التيار الوطني الحر». أما قائد الجيش فيعتبر نفسه أسير الفراغ في المجلس العسكري ولا يستطيع التحرك أو السفر إلى الخارج، فالضابط المكلّف بالإنابة عنه هو رئيس الأركان، والحديث عن تسلّم الضابط الأعلى رتبة في حال عدم تعيين رئيس للأركان «مخالف للقانون»، وفق ما تقول المصادر.

ابراهيم الأمين

أحلام التقسيم [3/1]
العودة بالمسيحيين إلى زمن الخوف

عودة إلى مطلع سبعينيات القرن الماضي. التعبئة على أشدّها وسط قواعد قوى الجبهة اللبنانية، وفي مقدّمها حزب الكتائب بقيادة بيار الجميل، وألعاب سياسية تقليدية يقودها كميل شمعون، وحشد مسيحي جمع كل الأقطاب من الشمال إلى الجنوب خلف قادة المسيحيين في جبل لبنان، ومعهم «الجيش الأسود» الذي مثّل قاعدة الهرم في الكنيسة. كلّ هؤلاء، عبّروا، في أشهر قليلة، عن رغبتهم في إقامة كانتون مسيحي يقيهم شرّ مطالب المسلمين بتعديل صيغة الحكم من جهة، ويبعد عنهم حلم اليسار بنسف النظام الطائفي، ويقيهم «شر» العروبة التي يرونها اسماً حركياً للإسلام. ولم يكن هؤلاء يحتاجون إلى من يقرأ لهم وقائع المنطقة والعالم، وسط صراع جدي بين قيادة منظمة التحرير في لبنان، ودمشق بقيادة الرئيس الراحل حافظ الأسد. فيما عملت السعودية بالتفاهم - الدائم - مع الأميركيين على صيغة لا

> **قلّة تحرّض على الانفصال، لكنّ مزاجاً عاماً ينمو بين المسيحيين فيه ترهيب ورفض للآخر**

تجعل الانفجار في لبنان يخرج عن حدود هذا البلد الصغير. اليوم، يمكن لأيّ لبناني أن يستمع إلى روايات عن الحرب الأهلية، يسردها سياسيون يلعبون دور «الحكواتي». لكن، لم يخرج علينا، بعد، مؤرّخ يُشهَد له بعلمه وموضوعيته ليقدّم رواية كاملة لا تحابي أحداً، وتقفل الباب على «الأمجاد الوهمية» لغالبية القوى التي انخرطت تدريجياً في حرب أهلية قاسية ومدمّرة ضربت كل لبنان، قبل أن يطلق الخارج صفارة انتهاء اللعبة بعدما أنهك جميع اللاعبين، وندخل في تسوية غير مكتملة ارتاح خلالها اللبنانيون، وعدلوا في مقاعدهم، قبل أن يعود الخارج اليوم إلى تشجيعهم على دورة جديدة من العنف، لتحصيل ما يفترضون أنه الأفضل لهم. وحجة الخارج على اللبنانيين أن التعديلات في طبيعة القوى التي قادت آخر فصول الحرب الأهلية، لا تزال ممسكة بالقرار اليوم، ومن استجدّ وجاء معبّراً عن تعديل في التمثيل السياسي لهذه الجماعة أو تلك، لم يفعل أكثر من الجلوس مكان مَن كان قبله، لكنه لم يغيّر في قواعد اللعبة أو المقاربة. في تلك الفترة، قرأ خصوم الجبهة اللبنانية في حراكها رغبة بتقسيم لبنان، والذهاب نحو حماية يقدّمها الغرب بواسطة إسرائيل. وهو عنصر مقلق بحد ذاته، فكيف إذا ترافق مع انخراط قسم كبير من اللبنانيين في دعم مباشر وعملي لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهو أمر تعزّز بعد خيانة أنور السادات التاريخية التي جعلت حافظ الأسد يعدل من نظرته إلى شكل التسوية في لبنان، ويدخل بعدها في حرب طويلة مع الأميركيين وحلفائهم من العرب. وكانت الحركة الوطنية تلعب دور الواجهة العامة لتحالف فيه خليط من القوى الطائفية والمذهبية والعلمانية والفلسطينية والسورية. وقد فشل كل هؤلاء في معالجة ما يمكن وصفه بـ«المسألة المسيحية» في لبنان.

اليوم، ثمّة عمل جدي ومنتظم ومثابرة حقيقية، من قبل مجموعات تعتقد بأن تجربة السلم الأهلي بين عام 1991 وعام 2023 ثبت أنها غير مناسبة للمسيحيين، وأن فكرة العيش في حكم ذاتي فكرة مجدية وقابلة للتحقّق. وبمعزل عن كل البحث الجغرافي والطبوغرافي والديموغرافي والاقتصادي والمعيشي، فإن اختصار أحلام هؤلاء يمكن وضعه في سردية صغيرة تقول: «ستكون لدينا المساحة الجغرافية الممتدّة من جبل الريحان جنوباً حتى حدود القبيات شمالاً، وفيها تعرّجات شرقاً وغرباً، وهي كافية ليعيش فيها أكثر من مليوني نسمة. وفيها بوابات عبور إلى الخارج بحراً وجواً، من دون الاضطرار حتى للعبور البري، ويمكن لابن هذه المناطق أن يسافر في رحلة تقوده إلى مطار، يجد في انتظاره أهله، أو من يخدمه ليصل إلى منزله، ومن ثم سيكون هناك في خدمته كل ما يحتاج إليه للتسوّق والترفيه، كما يمكن إقامة مواقع عمل خاصة تقوم على فكرة التجارة الحرة، وبكون لهذه المنطقة قطاعها المصرفي، ووحداتها الإدارية، وقوتها الأمنية والعسكرية التي تؤدي وظيفة الأمن الداخلي، فيما يجري البحث عن حياد بضمانة قوى كبرى في الإقليم أو العالم... ونقطة على السطر.

هكذا يختصر التقسيميون فكرتهم، ولديهم إجابات افتراضية حول العلاقة مع بقية البلاد، وهم يقيسون هذه العلاقة من زاوية المنفعة والتبادل التجاري من جهة، وكلّ بحسب موقعه الطائفي والمذهبي أو الفكري. لكنهم لا يعتقدون بأن أهالي بقية لبنان سيشكلون خطراً حقيقياً عليهم، بل سيكون هناك تعاون مثمر، لأن أصحاب هذه النظرية مؤمنون بأنهم الأفضل في العلم والتجارة والعلاقة مع الخارج القريب أو البعيد، والأرقى اجتماعياً، ولديهم ما يتوق الآخرون للحصول عليه. وحتى مشكلة العمالة السوداء، يجدون لها حلاً على ما يقول قس يعيش في بلاد المهجر، إذ يمكن «استقدام نحو مئة ألف من أقباط مصر وإثيوبيا، هم كل ما نحتاج إليه من عمالة سوداء، ومن يتجذّر منهم في أرضنا، وينتمي إلى إحدى كنائسنا، لن يشكل توطينه خطراً فعلياً علينا».

منعاً للغرق في هذه الأوهام، تجدر الإشارة إلى الذين يخطّطون لأمر كهذا، ليسوا سوى أقلية فاعلة بين المسيحيين. لكن ما هو لافت، ويحتاج إلى عناية، يتعلق بالمزاج العام السائد لدى غالبية مسيحية، ما يساعد أصحاب هذه التصوّرات على التوسع في عرض أفكارهم، ورفع مستوى الأوهام بقرب قيام الدولة المنشودة. وقصة المزاج مرتبطة بجهد التقسيميين، لكنها تتأثّر بالتطورات الجارية في لبنان، حيث باتت سهلة العودة إلى تعميم منطق الخوف عند المسيحيين، وإقناعهم بأن عدواً حاضراً يقف على الأبواب. ولا يحتاج المهوّلون إلى نقاش كبير مع الناس، وهم لا يأبهون لأي سؤال عن هوية هذا الخوف الذي كان ذات مرة سنياً ناصرياً أو بعثياً، ثم صار علمانياً سورياً أو عراقياً، أو يسارياً شرقياً، قبل أن يتحول إلى شيعي إيراني، مع تجدّد الخوف من الفلسطيني الذي يريد أخذ لبنان بدلاً من فلسطين، أو السوري الذي لا يريد العودة إلى بلاده لا طوعاً ولا غصباً. لكنّ التجربة علّمت الجميع بأن تعزيز هذا المزاج لا يكون إلا برفع منسوب الخوف من الآخر. وبسلوك جرّبه كل الانفصاليين في العالم، فإن الخوف يجب أن يكون حاضراً في كل خطوة، من الأكل والشرب والسكن والتعليم والعمل والدين والسياسة، وهي لعبة تجيدها قوى تجذّرت بمينيتها على مرّ عقود وقرون، وتتّخذ طابعاً فاشياً يشبه كل الحركات الانفصالية في العالم، والقسوة علامة راسخة في سلوكها مثل خطابها، والتعميم عنصر أساسي في التعبئة حتى لا يكون هناك مجال لأي تردّد أو ظن أو شك في هوية الآخر. لكنها، أيضاً، فاشية وإقصائية ليس فقط في وجه الآخر، بل أساساً وسط بيئتها، إذ لا تقبل صوتاً سائلاً أو مناقشاً، وتتعامل مع أبناء الرعية الرافضين على أنهم أهل ردّة وجب قتلهم قبل صياح الديك، وهو أمر حصل في كل العالم، وشهدناه في لبنان، عندما قرّر حزب الكتائب ومتفرعاته أن نقاوة الدماء تتطلب فحص الأقربين قبل الأبعدين، وأنه لا مجال حتى لدور خاص بالكنيسة، فإما أن تكون جزءاً من المعركة أو لا حاجة إليها وسيطاً للوصول إلى الإله المحفور اسمه أعلى السهم الموجّه إلى صدور الرافضين.

غداً: النسخة الجديدة من التقسيميين

تقرير

ميقاتي يتلطّى خلف العرب: ممنوع نصرة سوريا

دعوة الأمم المتحدة إلى التصويت على قرار تشكيل هيئة مستقلة لجلاء مصير المفقودين في الحرب السورية، شغلت حيزاً من الاهتمام والجدل في لبنان والعالم العربي، وخصوصاً أن الأمر جاء في سياق الحملة الغربية الرافضة للتطبيع عربياً وإقليمياً مع الحكومة السورية.

في لبنان، تحول الامتناع عن التصويت إلى مادة سجال بين القوى اللبنانية، وأعاد تظهير سوء الإدارة الرسمية في التعامل مع سوريا، وعكس الموقف السياسي الذي لا ينفك رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي عن تظهيره تابعاً للخارج، فبعدما تعامل لبنان العام الماضي بخفّة مع قرار التمديد لعمل قوات اليونيفيل العام الماضي، وسمح بتمرير الغرب وإسرائيل تعديلات «ضمنية» على مهامها في جنوب لبنان، انضم إلى غالبية الدول العربية (باستثناء قطر والكويت)، بالامتناع عن التصويت على إنشاء المؤسسة المستقلة المعنية بجلاء مصير المفقودين في سوريا. ومنذ الإعلان عن موقف لبنان، بدا الاستثمار السياسي وتوالت ردود الفعل، وخصوصاً من قبل قوى سياسية على خصومة مع سوريا، إضافة إلى جمعيات غير حكومية تُعنى بالمفقودين الذين تقول إنهم معتقلون في السجون السورية. واعتبر هؤلاء أن قرار الحكومة يمثّل طعنة لعائلات نحو 17 ألف لبناني مخفيّ قسراً منذ الحرب الأهلية اللبنانية (1975-1990)، علماً أن مشروع القرار الأممي يحدد مهمة اللجنة بدءاً من أحداث 2011 في سوريا!

قوى عديدة في لبنان تصر على رفض أي خطوة رسمية إيجابية تجاه الدولة السورية. ويجد هؤلاء في التحرك الأميركي الجديد ورقة للاستخدام ضد دمشق، بينما التزمت الحكومة «الحياد» وعدم اتخاذ موقف. علماً أن دمشق، وفق معلومات «الأخبار»، تواصلت مع مسؤولين في بيروت وتمنّت التصويت ضد القرار، وخصوصاً أن تشكيل اللجنة هو «اختراع أميركي - أوروبي يدخل في إطار الضغط على العرب الذين يفتحون الأبواب لسوريا، ورسالة اعتراض واضحة على سياسة الانفتاح على دمشق». إلا أن ميقاتي أصرّ على الموقف «الرمادي» متلطياً بالموقف السعودي، كي لا يغضب أحداً! وقالت مصادر دبلوماسية إن « أحداً لا يمنع أهالي المفقودين من القيام بأي شيء لكشف مصير أبنائهم، لكن لا أحد يشكّ بأن هذه الخطوة هي سلسلة من خطوات أخرى ستتخذها الإدارة الأميركية ودول أوروبية، وحتى عربية، من أجل تخريب اتفاقات التسوية في المنطقة، ومن ضمنها إعادة سوريا إلى الجامعة العربية»، مشيرة إلى أن «الأميركيين تجاوزوا الآلية الأممية وذهبوا إلى الهيئة العامة لتحجيم التأثير الروسي ومنع موسكو من استخدام حق الفيتو، علماً أن مثل هذه القرارات تُتخذ في مجلس الأمن». وقالت المصادر إن لبنان بامتناعه عن التصويت آثار الظهر مجدداً لسوريا، والمسؤولية تقع على عاتق ميقاتي وليس وزير الخارجية عبدالله بو حبيب، لأن رئيس الحكومة هو من طلب ذلك مستقوياً بالموقف السعودي.

وتساءلت المصادر: «لو كان القرار العربي هو لصالح تشكيل اللجنة، كيف كان سيتصرف ميقاتي؟ هل كان سيتخذ موقفاً مماثلاً ويزيد الأمور تعقيداً مع الدولة السورية؟». وأضافت: «لماذا لم يبادر لبنان بعد إلى اتخاذ خطوات جريئة تجاه سوريا التي لن تنظر إلى الامتناع عن التصويت كمبادرة حسن نية، وإنما تأكيد على أن لبنان الذي يمثله ميقاتي اليوم لا يزال يمتنع عن فتح الأبواب المغلقة معها منذ عام 2011 تحت ضغط الخارج»، وهو ما يعني استمرار العلاقة «المتأزمة» وتداعياتها على مستويات كثيرة داخل لبنان. ورأت المصادر في الموقف اللبناني «هروباً من المسؤولية، فالقرار الذي اتخذته الدول العربية بالامتناع عن التصويت يتناسب مع مصالحها وهو مدروس بعناية، وكان على لبنان أن يتخذ القرار الذي يتناسب مع مصالحه بالتصويت ضد القرار لأن ما يضر بسوريا يضر لبنان، كما أثبتت الأحداث طوال الأعوام الماضية».

(الأخبار)

> **ميقاتي اتخذ قرار الامتناع عن التصويت وخصوم دمشق يستثمرون في مآسي عائلات المفقودين**

تقرير

إسرائيل «تضمّ» الجزء اللبناني من الغجر
شغب إسرائيلي على حدود الجولان

حمزة الخنسا

انتهت في الأيام الماضية، الأشغال الإسرائيلية لتثبيت السياج الجديد الذي ضمّ كامل الجزء الشمالي اللبناني من بلدة الغجر المحتلة إلى الأراضي السورية المحتلة. بذلك، باتت الغجر كاملة تحت الاحتلال الإسرائيلي وخارج السيادة اللبنانية، حتى في ظل عدم وجود

> فرق كبير بين «الخط الأزرق» في بلدة الغجر و«خط الانسحاب» في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا

أي جندي إسرائيلي على أرضها. ومن دون أي سيطرة لبنانية، صار الجزء الشمالي من الغجر منفصلاً كلياً عن السيادة اللبنانية، وخارج الوصاية الكلية لقوات الطوارئ الدولية (اليونيفل)، التي لا يُسمح لها بالدخول إليها باعتبارها خارج نطاق عملها، في خرق واضح للقرار 1701.

للوصول إلى أقرب نقطة إلى الجزء اللبناني من قرية الغجر، يمكن الوقوف عند الوزّاني غرباً للإطلالة عن بعد نحو 1 كلم، أو من الشرق من صوب بلدة العباسية على بعد 1,5 كلم. علماً أن هناك طريقاً يمرّ بمحاذاة الجزء الشمالي من الغجر ويربط الوزّاني بالعباسية بمسافة 3 كلم، لكنّ هذا الطريق بات محرّماً على أيّ لبناني ومخصّصاً فقط لدوريات «اليونيفل»، رغم وقوعه خارج السياج الحديدي الجديد الذي يضم الجزء اللبناني من الغجر. وتلعب قوات «اليونيفل» هناك دور الحارس، إذ تضع أسلاكاً وموانع حديدية على طول الطريق من الجهة الشمالية المحررة، لمنع اقتراب اللبنانيين منها، ما يشكّل «حزاماً أمنياً» غير معلن حول قرية الغجر بطول 3 كلم، من قيادة «اليونيفل» في الناقورة. لم تقتصر الإجراءات الإسرائيلية على «تطويق» الغجر بجزءيها السوري واللبناني، بل رفعت قوات الاحتلال أبراجاً حديدية ثبّتت على كل منها كاميرات يصل مداها إلى 5 كلم، إضافة إلى كاميرات صغيرة ومكبّرات صوت موجّهة نحو الأراضي اللبنانية المحرّرة. هذه إذ بات يتطلب دخوله النادر لتنفيذ دورية عليه، إذناً وتنسيقاً مسبقيْن من قيادة «اليونيفل» في الناقورة. لم تقتصر الإجراءات الإسرائيلية على «تطويق» الغجر بجزءيها السوري واللبناني، بل رفعت قوات الاحتلال أبراجاً حديدية ثبّتت على كل منها كاميرات يصل مداها إلى 5 كلم، إضافة إلى كاميرات صغيرة ومكبّرات صوت موجّهة نحو الأراضي اللبنانية المحرّرة. هذه التحركات المتدرجة وغير المترابطة مع أحداث أخرى تشهدها الحدود اللبنانية - الفلسطينية، والتي تتعلق بإسرائيل وأولوياتها الأمنية، كانت قوات الاحتلال قد شرعت بها في آذار 2022، أعقب ذلك، في أيلول من العام نفسه، قرار فتح الغجر أمام حركة السياحة الإسرائيلية بعد اعتبارها منذ التحرير في أيار من عام 2000 منطقة عسكرية مغلقة، إلى أن أعلنت تل أبيب العام الماضي سحب قواتها من المنطقة والإبقاء على «حرس الحدود» فيها، على اعتبار أنها انسحبت من الجزء اللبناني من الغجر. إلا أن كل الإجراءات والتحركات الإسرائيلية، بما فيها المباشرة بعملية تسييج الجزء اللبناني، كانت تتم على أساس أنها أرض محتلة.

انتهت إسرائيل من عملية «تسييج» الغجر، بالتزامن مع نشاط لقواتها

(الأخبار)

على طول الحدود اللبنانية - الفلسطينية، وتغيير معالم العديد من النقاط عند «الخط الأزرق» على الحدود بين بلدة حولا ومستعمرة «المنارة»، أو عند «خطّ الانسحاب» في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا. وهنا، لا بد من الإشارة إلى وجود فرق كبير بين «الخط الأزرق» في بلدة الغجر، و«خط الانسحاب» في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا.

فـ«الخط الأزرق» في قرية الغجر يعترف به الاحتلال الإسرائيلي وقوات «اليونيفل» ولبنان الرسمي. أما في مزارع شبعا وتلال كفرشوبا، فإن لبنان لا يعترف بوجود «خط أزرق» هناك لأنه يعتبرها أراضيَ لبنانية محتلة، بل يطلق عليه «خط انسحاب»، بينما تعترف به «اليونيفل» والاحتلال الإسرائيلي، ويقولان إنه «خط أزرق يتحفّظ عنه لبنان». وتبرّر القوات الدولية اعترافها بأن هذه المنطقة كانت منذ ما قبل التحرير عام 2000 ضمن منطقة عمل قوات «إندوف» العاملة في الجولان السوري المحتل. في مقابل هذا الواقع الذي يحاول الاحتلال تكريسه وتُعلن «اليونيفل» عدم «صلاحيتها» لمنعه، يقول أهالي مزارع شبعا وتلال كفرشوبا إنهم كانوا قبل التحرير عام 2000 يدخلون إلى مزارع فشكول وقفوة ورويسة العنز وزبدين لقطف محاصيلهم الزراعية بناءً على تصاريح خاصة من قوات الاحتلال، بينما لم يُسجّل دخول أي من المواطنين السوريين إلى المزارع المحتلة، في أحداث ووقائع واضحة وبسيطة يتداولها أهالي المنطقة للتدليل على لبنانية المزارع.

على أيّ حال، يأتي ضمّ الجزء اللبناني من قرية الغجر إلى الجزء السوري المحتل، بعدما أعادت القوات الإسرائيلية احتلاله خلال عدوان تموز 2006، رغم وجود محاولات دبلوماسية سابقة لـ«إقناع» العدو بالانسحاب منها وتنفيذ القرار 1701. وعلى الدوام كان النقاش مفتوحاً في إسرائيل حيال الطريقة الأفضل للتعامل مع قرية الغجر، خصوصاً في شقها اللبناني. وكان رئيس حكومة الاحتلال الأسبق أرييل شارون اقترح إخلاء الجزء الشمالي من الغجر، وتدمير المباني فيه، كما درست حكومات الاحتلال المتعاقبة خيارات أخرى مثل تقسيم القرية، وإقامة حاجز بين الشطرين اللبناني والسوري، وتكثيف الحماية العسكرية في المنطقة، وتخيير سكان الغجر بين البقاء «في كنف الاحتلال» أو الانتقال للعيش في كنف السلطة اللبنانية، وبناء جدار حول الجزء الجنوبي من القرية وعزلها بين «الخط الأزرق» وهضبة الجولان، أو بناء جدار حول الجزء الشمالي وضمّه إلى المنطقة المحتلة، والخيار الأخير هو الذي طُبّق اليوم.

اليوم، تبدو الغجر كـ«بلدة واحدة» وقد «وحّدها الاحتلال» تحت سلطته. كانت مساحتها المسكونة تبلغ نحو 500 دونم، وتُقسّم إلى الحارة الجنوبية القديمة وهي مقامة على نحو 100 دونم وتقع ضمن الحدود السورية، أما الحارة الشمالية المقامة على نحو 400 دونم، فتُعتبر لبنانية، لكن مساحتها اليوم صارت أكبر مما كانت عليه، إذ تمدّد العمران فيها نحو الجزء اللبناني بشكل كبير، وبات هذا الجزء موطناً للعدد الأكبر من سكّان البلدة البالغ عددهم نحو 2800 نسمة. هذا التداخل بين ما هو سوري وما هو لبناني خلق واقعاً معقّداً في الغجر التي يرفض أهلها الاختيار بين كونهم تابعين لسوريا أو للبنان. هذا الواقع يشبه إلى حدّ كبير العلاقة المتداخلة والمعقّدة بين البلدين اللذَين يعتبران أن البتّ في «نَسَب» الغجر كما مزارع شبعا وتلال كفرشوبا لا يستقيم في ظلّ الاحتلال الإسرائيلي الذي يعتبر أنها أراضٍ تابعة للجولان احتلّ معظمها في عام 1967، ما يعكس قراراً مبدئياً بالتعامل معها على أنها «مُحتلة يتوجّب استرجاعها بالطرق المناسبة»، رغم قرار إدارة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترامب، في آذار 2019، الاعتراف بـ«سيادة إسرائيل» على هضبة الجولان السورية التي احتلتها عام 1967 وضمّتها عام 1981.

يوم وقّع ترامب قرار الاعتراف هذا، غرّد على «تويتر» كاتباً: إن هضبة الجولان لها «أهمية حيوية لدولة إسرائيل والاستقرار الإقليمي». اليوم، وبعد استكمال قوات الاحتلال الإسرائيلي «تطويق» الغجر وضمّ جزئها اللبناني إلى الأراضي السورية المحتلة، يحلو للبعض التذكير بما كتبه الصحافي الإسرائيلي أليكس فيشمان في صحيفة «يديعوت أحرنوت» العبرية عام 2008، إذ اعتبر أن «أحد الأماكن الوحيدة في الشرق الأوسط، التي يمكن لإطلاق النار على جرافة، أن يؤدي فيها إلى تدهور إقليمي في أيامنا هذه، هو في قرية الغجر الواقعة في زاوية مهملة في أطراف هضبة الجولان، التي ضُمت إلى إسرائيل خطأً».

إسرائيل ترفع مستوى التهويل لإزالة الخيمتين

يحيى دبوق

بعيداً عن حملة التهويل في الإعلام العبري، ليس السؤال عمّا إذا كانت إسرائيل ستستخدم القوة العسكرية لإزالة «تعدٍّ وتمركز عسكريين معادين فوق أرضها السيادية»، في إشارة إلى نصب خيمتين داخل منطقتي مزارع شبعا وتلال كفرشوبا المحتلتين، بل حول الطريقة المثلى لدفع حزب الله إلى التراجع وإزالة الخيمتين، من دون التسبّب في مواجهة عسكرية ولو موضعية.

في واقع الأمر، انتظر العدو شهرين قبل إطلاق حملة التهويل. صرف شهراً منها على جهود دبلوماسية صامتة، وقرّر في الشهر الثاني اعتماد الدبلوماسية المعلنة. علماً أن إسرائيل، في الأحوال «الطبيعية»، كانت لتبادر من دون إبطاء إلى استخدام القوة العسكرية لإنهاء مثل هذا «التعدّي» المزعوم. وهذا ما دفع الإعلام العبري إلى التعبير بأن ما حدث «خارج عن التخيل»، و«هل كان لأحد أن يتخيل بأن يحتل عدو أرضنا، من دون أن يتحرك الجيش الإسرائيلي لإزالة هذا الاحتلال، وتدفيعه ثمن الجرأة على تحدي إسرائيل؟».

يأتي ذلك، في سياق حرب تهويلية إسرائيلية على مدى الأشهر الأخيرة، هدفها إفهام حزب الله أن إسرائيل قادرة ومعنية وغير مردوعة، و«مستعدة» للذهاب بعيداً في حال «تجرّأ» الحزب على خرق قواعد الاشتباك. وفي هذه النقطة تحديداً، كشفت إسرائيل أن مستوى ارتداعها عن بدء أي حرب ضد حزب الله مرتفع جداً ولم يكن حتى ملحوظاً أنه بهذا المستوى. علماً أن صمت الحزب إزاء ما يجري كان لافتاً طوال شهرين، إلى أن جهر رئيس كتلة الوفاء للمقاومة، النائب محمد رعد، السبت الماضي، بما كان حزب الله يريد قوله من خلال صمته وامتناعه عن التعليق على التهديدات: «ما بدّك حرب سكوت وتضبيب، أما أن تفرض على المقاومة أن تنزع ما هو حق للبنان، وما تعتبر أنه له ضمن أرضه، فلا أنت ولا غيرك قادر على أن يفرض...

> المقاومة للعدو: إذا لم ترد حرباً... اسكت و«تضبضب»

أن التعليق ستصاحبه تهديدات قد تكون منفلتة وغير مدروسة، وليست هناك رغبة بالتورط في إطلاق تهديدات مباشرة يصعب تنفيذها. وترافق صمت هؤلاء مع حملة لتهدئة الداخل الإسرائيلي، عبر القول إن خطوة حزب الله استفزازية ولا تشكل تهديداً للمدنيين، مع إضافة «هوليودية» كالقول إن «الاعتداء على سيادتنا» يكون بقرار ذاتي من مجموعة لحزب الله، وليس صادراً من مستويات أعلى، فيما حرصت وسائل إعلام عبرية على الإشارة إلى أن الموقعين العسكريّين جاءا نتيجة خطأ حسابي من حزب الله الذي لم يكن يريد تجاوز الحدود!

وفي الأيام الأخيرة، ارتفع مستوى الضغوط الخارجية على الحكومة اللبنانية، وتولت الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا التواصل مع الحكومة والجيش لإقناع حزب الله بإزالة الخيمتين. جاءت الضغوط مزدوجة: نقل رسائل إسرائيلية محملة بالتهديدات؛ وفي الوقت نفسه «نصائح» أميركية وفرنسية بضرورة تجنب وضع يمكن أن يؤدي إلى مواجهة مع إسرائيل.

في الخلاصة، فإن خطوة حزب الله، التي جاءت نتيجة أفعال استفزازية إسرائيلية، تكاد تكون ذات دلالات استراتيجية لإسرائيل لناحية معانيها ودلالاتها وتظهيرها حقيقة موقف الطرفين في مرحلة تتسارع فيها المتغيرات التي من شأنها أن تدفع (كما ترى تل أبيب) حزب الله إلى تغيير قواعد الاشتباك. حديث رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، هرتسي هليفي، عن أن عملية مجدو التي قيل إن حزب الله نفذها في آذار الماضي، لم تكن العملية الوحيدة، هو «دليل سياقي» على وجود خشية من توجه إلى تغيير في القواعد التي حكمت الصراع طويلاً، ويثير أسئلة إضافية: ما هي تلك العملية التي نفذها حزب الله، وألزمت إسرائيل نفسها الصمت إزاءها وعمدت إلى إخفائها؟ علماً أن موقفاً انكفائياً كهذا، دليل إضافي على التموضع الدفاعي لإسرائيل، على عكس ما توحي به تهديداتها.

قضية اليوم

فتنة بشري
بانتظار رواية الجيش

في بلدٍ بعبيش على «كف عفريت»، يتحوّل خلافٌ تاريخي على أحقيّة المياه وملكيّة العقارات إلى أزمةٍ سياسيّة - طائفيّة تكاد تجرّ البلد بأكمله إلى الفتنة الكبرى، ويُستنفر كثيرون لتصفية حسابات سياسية، وتأجيج الدعوات إلى الفدرلة والتقسيم تحت عنوان أن «طرفاً واحداً» (أقرأ المقاومة) قادر على «القتل بحرفية»، فيما بقية الأطراف دعاة سلام أين منهم الأم تيريزا. وكأن لا معسكرات تدريب في جرود بشري وفي غيرها من الجرود.

هكذا، وقبل جلاء ملابسات مقتل ابن بشري هيثم طوق، ومن ثم مالك طوق، في منطقة القرنة السوداء السبت الماضي، بدأت عمليّات التحريض على مواقع التواصل الاجتماعي. ورغم أنّ الشابين مقرّبان من النائب ويليام طوق وليس من حزب القوات اللبنانية، لعب الأخير دوراً تحريضياً وشارك المئتمون إلى صفوفه، مدجّجين بالأسلحة المتوسطة، في «الفزعة» لـ«اجتياح» قرى الضنيّة والاشتباك مع الجيش. علماً أنّ هناك تاريخاً من الإشكالات الدمويّة بين منطقتَي بقاعصفرين وبشري تمتدّ إلى أكثر من 30 عاماً، وخلّفت في أكثر من مرة قتلى وجرحى بسبب الخلاف على ملكية القرنة السوداء، يمتلكها أهالي بلدة بقاعصفرين في الضنيّة. وفيما حالت التدخّلات السياسية دون وصول الطرفين إلى قرار قضائي يُنهي أزمة ملكيّة العقارات، قرّر أهالي الضنيّة معالجة مشكلتهم بإنشاء بركة مياه لجهة منطقة العطّارة، إلا أنّ الأزمة الاقتصاديّة أوقفت المشروع.

وتجدّد الخلاف في 4 حزيران الماضي عندما قطع أهالي بشري المياه عن بقاعصفرين، قبل أن يتدخّل الجيش ويُصدر بياناً بعد أيّام يدعو فيه الأهالي إلى عدم الاقتراب من المنطقة بذريعة وجود «منطقة تدريب عسكرية في القرنة السوداء». وتشدّد مصادر أمنية على أن هدف البيان الذي صدر في 12 حزيران الماضي هو للجم الاحتكاكات بين أبناء المنطقتين اخترقت كتفه من الخلف وكسرت أضلاعه قبل أن تخرج من الجهة الأخرى، ما ينفي نظرية القنص عن بعد، وإلا كانت الرصاصة استقرّت داخل جسده. لذلك، ترجّح الأجهزة الأمنية فرضية إطلاق النار من مسافة قريبة، أضف إلى ذلك أنه تم العثور في مكان الحادثة على مظاريف فارغة، ما يرجّح وقوع اشتباك بين طرفين.

كذلك لم تتضح بعد ملابسات مقتل مالك طوق، غير أن الترجيحات تشير إلى احتمال سقوطه في اشتباك مع عناصر من الجيش حاولوا منع مسلحين من أبناء بشري التوجه إلى منطقة الضنية للانتقام لمقتل هيثم طوق. وتقول روايات شهود إن ستة جرحى آخرين سقطوا في الاشتباك، فيما تنفي مصادر أمنيّة أن تكون التحقيقات قد جزمت بأن طوق توفي برصاص الجيش.

وبحسب المعلومات، فقد بلغ عدد الموقوفين حتى مساء أمس نحو 30 من بشري ومن الضنية، من بينهم نائب رئيس بلدية بقاعصفرين وعدد من ضباط الجيش.

ومنذ أكثر من 30 عاماً تتكرر الإشكالات بين أبناء المنطقتين مع اقتراب الصيف وجفاف المياه، على خلفية قطع أهالي بشري «قساطل» المياه الممتدة إلى الأراضي التي يمتلكها أهالي بلدة بقاعصفرين في الضنيّة. وفيما حالت التدخّلات السياسية دون وصول الطرفين إلى قرار قضائي يُنهي أزمة ملكيّة العقارات، قرّر أهالي الضنيّة معالجة مشكلتهم بإنشاء بركة مياه لجهة منطقة العطّارة، إلا أنّ الأزمة الاقتصاديّة أوقفت المشروع.

وتجدّد الخلاف في 4 حزيران الماضي عندما قطع أهالي بشري المياه عن بقاعصفرين، قبل أن يتدخّل الجيش ويُصدر بياناً بعد أيّام يدعو فيه الأهالي إلى عدم الاقتراب من المنطقة بذريعة وجود «منطقة تدريب عسكرية في القرنة السوداء». وتشدّد مصادر أمنية على أن هدف البيان الذي صدر في 12 حزيران الماضي هو للجم الاحتكاكات بين أبناء المنطقتين

> 30 موقوفاً بينهم ضباط من الجيش والتحقيق يستبعد فرضية التقنيص ويرجّح وقوع اشتباك

خفيفة بسبب تكرار عمليات الاعتداء عليهم، وأنه لا يمكن لأي تحقيق كشف ملابسات الحادثة تماماً، خصوصاً أنّ المساحات شاسعة ولا رقابة أمنية ولا وجود لكاميرات أصلاً. غير أن ذلك لا يعفي قيادة الجيش من كشف حقيقة ما حدث، كما لا يعفي كل الأطراف السياسية في المنطقة من التوصل إلى حل ينهي «الخلافات الحدودية» بين المنطقتين بما يحول دون تكرّر الإشكالات.

اتصالات للجم الفتنة

وقد تسارعت الاتصالات بعد الحادث لعدم الانجرار نحو فتنة إسلامية - مسيحية. وتلقّى قائد الجيش العماد جوزيف عون اتصالات من فاعليات المنطقتين، وأبرزها النائبان فيصل كرامي وستريدا جعجع لتطويق ذيول الحادثة. كما تلقّى كرامي اتصالاً من رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي دعا إلى «الحكمة في التعامل مع الحادثة».

وشدّد كرامي في اتصال مع «الأخبار» على «عدم الانجرار نحو الفتنة والدم، وحقن الدماء وانتظار انتهاء التحقيقات». وأشار إلى أن «أهالي الضنية الذين تم استدعاؤهم إلى التحقيق توجّهوا إلى مراكز الجيش فوراً، خصوصاً أننا مؤمنون بدور الدولة وأجهزتها».

ودعا النائب وليام طوق أهالي بشري والجبة إلى «ضبط النفس وعدم الانزلاق إلى القتال، ولن نرضى بأقل من التوقيف الفوري لكلّ المسلحين وإنزال أشد العقوبات بهم وبمن يقف وراءهم». ووصفت النائبة ستريدا جعجع الحادث بأنه «جريمة نكراء، ولا يمكن أن يكون الحل إلا بإحقاق الحق وسوق المجرمين إلى العدالة».

وأصدرت قيادة الجيش مساء أمس بياناً دعت فيه «جميع اللبنانيين إلى التحلي بالمسؤولية وضبط النفس والحرص على السلم الأهلي، وعدم الانجرار وراء الشائعات واستباق التحقيق»، مؤكدةً أنّ «الوحدات العسكرية تواصل الانتشار وتنفيذ التدابير الأمنية في المنطقة، وأن الجيش يقوم بالتحقيق في الموضوع تحت إشراف المراجع القضائية المختصة».

(الأخبار)

الخلاف التاريخي على ملكيّة «القرنة»

يعود الخلاف بين منطقتي بشري والضنية حول ملكيّة القرنة السوداء الى نحو 30 عاماً، ولا يكاد يمر عام من دون تسجيل إشكالات بين أهالي المنطقتين تصل إلى حدّ تبادل النيران. الخلافات تتمحور حول جرّ أبناء بلدة بقاعصفرين للمياه المجمّعة في برك القرنة السوداء بالأنابيب لريّ مزروعاتهم. وهو ما ترفضه بشري بذريعة أن برك القرنة تغذي مياهها الجوفية، كما تعتبر أن هذه النقطة تقع ضمن الحدود الجغرافية للقضاء. وكان حزب القوات «باع» سابقاً موقفاً للنائب أحمد فتفت بالسماح بجرّ المياه الى الضنية نتيجة الحلف الانتخابي آنذاك والوئام بين الرئيس سعد الحريري وحزب «القوات اللبنانية».

لاحقاً وبعد فكّ التحالف، عادت «القوات» إلى موقفها المتعجّب من استجرار المياه ليتجدد الخلاف بين أهالي بشري والضنية، ويحال إلى القضاء حيث بقي عالقاً من دون حسم جغرافية العقارات الواقعة في المنطقة. وبحسب المعلومات، يقيم رعاة في المنطقة ضمن خيم، ويقوم شبان من المدينة بتفقّدهم كل فترة. وهناك في هذه النقطة التي تقع ضمن نطاق بشري وخارج الأراضي المتنازع عليها وقعت حادثة مقتل هيثم طوق الذي كان برفقة شابين آخرين عائدين إلى بشري عندما تعرّضوا لإطلاق النار.

قضية

صندوق النقد اختاروا... أنا أم قوى السلطة؟

محمد وهبة

خلال عطلة العيد، قرّرت إدارة صندوق النقد الدولي إصدار تقرير البعثة الرابعة الذي كان مقرراً نشره في 21 حزيران الماضي. التقرير تضمّن توصيفاً مفصّلاً من الصندوق للوضع الجاري في لبنان، وحدّد المسارات المتاحة باثنين: أن يطبّق لبنان الإصلاحات المتّفق عليها مع الصندوق ويترجمها بسياسات تحقّق نمواً بمعدل 4% في عام 2025، أو الاستمرار بالسياسات الحالية التي تؤدّي إلى نتائج لا يمكن عكس مفاعيلها مستقبلاً. بهذا المعنى، التقرير يوثّق ما يحصل، لكنه يجعل الصندوق محور مستقبل لبنان. فإما على اللبنانيين الخضوع لإملاءات الصندوق وشروطه في تطبيق الإصلاح، أو الموافقة على مواصلة التكيّف الذي تنفذه السلطة بقيادة مصرف لبنان. الخضوع للصندوق يعني زاوية واضحة لتطبيق السياسات لتسهيل استعادة الثقة بالقطاع المصرفي لتأمين الملاءة والربحية له، وتصحيح الضرائب والرسوم بشكل كافٍ، تمهيداً للعودة إلى النموّ. أما التكيّف الجاري، فهو ينطوي على مخاطر من أبرزها مزيد من الانحدار في سعر الصرف، ودولرة نقدية شاملة بفعل الأمر الواقع، وزيادة في الهجرة، وخسائر أكبر في القطاع المالي، وهشاشة أكبر تجاه وضعية لبنان المالية مع الخارج، ودين غير مستدام...

«لبنان على مفترق طرق» هذه العبارة التي وردت في تقرير البعثة الرابعة، تختصر ما يراه الصندوق في لبنان، وما يريده منه. ما يحصل في لبنان بات واضحاً. لم يسمّها الصندوق مرحلة تكيّف قسريّة مع واقع مرّ، إنما أشار إليها بالأرقام. فالناتج المحلي الإجمالي تقلّص بنسبة 40%. كان الناتج 54,9 مليار دولار قبل الأزمة، ثم انخفض إلى 21,8 مليار دولار في السنة الماضية ويقدّر أن يبلغ 16,2 مليار دولار في نهاية عام 2023. معدلات التضخّم ما زالت ثلاثية الأرقام ويتوقع أن تسجّل 296% في نهاية السنة الجارية. مصرف لبنان خسر ثلثي سيولته بالعملة الأجنبية من 36 مليار دولار إلى 10,6 مليارات دولار. البطالة مرتفعة وتبلغ 30% بينما بطالة الشباب تبلغ 58%. نصف المجتمع مهمّش، نقص كبير في الخدمات العامة مثل الكهرباء والماء. تسارع في الدولرة النقدية التي تشمل الفنادق والسوبرماركت وجزءاً كبيراً من عقود القطاع الخاص والرواتب. العجز المالي يبلغ 5% من الناتج المحلي الإجمالي، وإذا أضفنا إليه عمليات مصرف لبنان مثل الدعم فسيبلغ 8,5% من الناتج. الإيرادات العامة انكمشت إلى 6% من الناتج، والدولة أجرت خفوضات كبيرة وبشكل غير منظّم على نفقات التعليم والصحة. وسط انهيار الأجور في القطاع العام، تدمّرت الخدمات العامة وسجّل الكثير من الاستقالات فضلاً عن الغياب المرتفع والمستمر. المصارف توقفت عن التسليف، حتى نهاية 2022 لدى المصارف رساميل بقيمة 12 مليار دولار، لكن الاعتراف بخسائر توظيفاتها لدى مصرف لبنان يعني أن غالبيتها سيكون لديه نقص هائل في الرساميل... كل ذلك يأتي وسط وضع سياسي معقد في المنطقة. فالسلطة لم تنتهز تقديراتها للنموّ، رغم أن مصرف لبنان «يشكل ما متفائل ويرى أن لبنان حقّق نمواً بنسبة 2%»!

> البقاء في الوضع القائم يعني انهياراً أكبر في سعر الصرف يغذّي المزيد من التضخّم

يخلص التقرير إلى أن مفترق الطرق بالنسبة إلى لبنان هو الآتي: استمرار الوضع القائم، أو البدء بالإصلاحات؛

> **26**
> مليار دولار
> هي قيمة الفوائد الإضافية التي حصل عليها المودعون بين عامي 2008 و2021 بناءً على حسابات صندوق النقد الدولي للفروقات بين مستويات أسعار الفائدة في لبنان وفي الخارج. علماً أن قيمة الفوائد الإجمالية المدفوعة لأصحاب الودائع بلغت 38 مليار دولار، إما إذا احتسبنا قيمة الفوائد المدفوعة للفترة بين عامي 2015 و2021، فإنها تبلغ 25 مليار دولار منها 15 مليار دولار فوائد إضافية

سيولة الدولار لا تكفي بكل المعايير

في ذروتها، بلغت قيمة الاحتياطات بالعملة الأجنبية (السيولة بالدولار التي يملكها مصرف لبنان والقابلة للاستعمال) نحو 36,8 مليار دولار (69% من الناتج المحلي الإجمالي) في تشرين الثاني 2017، إلا أنها انخفضت إلى 10,4 مليارات دولار في كانون الأول 2022 (ما يوازي 44% من الناتج)، أو ما يعادل 6,3 أشهر من قيمة الاستيراد المتوقّعة في عام 2023. أما احتياطات الذهب، فهي تبلغ نحو 15 مليار دولار، واستخدامها يتطلب موافقة البرلمان.

تدني الاحتياطات بالعملة الأجنبية على مدى السنوات الماضية يعكس جهود مصرف لبنان في دعم وتثبيت سعر الصرف لاستيعاب الأزمة، وهو أطلق بذلك عملية هروب الودائع ورؤوس الأموال إلى الخارج. ثم انتقل إلى تعدّدية أسعار الصرف - بما في ذلك الأسعار الرسمية المختلفة، وعدة مرافق مؤقتة أنشأها المصرف المركزي للمعاملات بأسعار صرف أقل، بالإضافة إلى منصة صيرفة وأسعار الصرف الموازية. وفق حسابات الصندوق التقنية المتعلقة بالمستوى الكافي من هذه الاحتياطات، فإنها توازي 37% على مقياس «تقييم كفاية الاحتياطات» لأنظمة أسعار الصرف العائمة، وهو أدنى من المستوى الموصى به الذي يُراوح بين 100% و150%. وهذه الاحتياطات هي أيضاً أقلّ من 100% من متطلبات السيولة الأجنبية للمصارف.

(أرشيف ــ مروان بو حيدر)

الأصول والالتزامات الخارجية مسار العجز

تشير تقديرات فريق صندوق النقد الدولي، إلى أن وضعية الاستثمار الدولي (IIP) للبنان، والمكوّنة من الآتي: (الذهب، صافي الديون والالتزامات، صافي محفظة الأصول، الاحتياطات بالعملة الأجنبية، صافي الاستثمارات الوافدة والخارجة)، تسجّل عجزاً بنحو 72 مليار دولار أو ما يوازي 350% من الناتج المحلي في عام 2021. كانت الوضعية صفراً في عام 2010، إلا أنها تدهورت باستمرار مذاك لتبلغ في عام 2017 نحو 54 مليار دولار، أو 101% من الناتج المحلي.

بحسب الصندوق، يعاني لبنان من درجة عالية جداً من المديونية، إذ إن إجمالي الالتزامات المترتبة عليه للخارج (كل الالتزامات الرسمية والخاصة) تبلغ 150 مليار دولار، أو 730% من الناتج المحلي، علماً أن أكثر من ثلاثة أرباع إجمالي الدين الخارجي (392% من الناتج المحلي الإجمالي) تعود لالتزامات مترتبة على القطاع المصرفي، ونحو 20% منها على القطاع العام. كما أنه في السنوات الأخيرة انخفضت الأصول الأجنبية بشكل كبير بسبب الانخفاض الحادّ في احتياطات العملات الأجنبية لدى المصرف المركزي اللبناني. (يقدّر إجمالي الأصول بنحو 77 مليار دولار، أو 378% من الناتج المحلي الإجمالي).

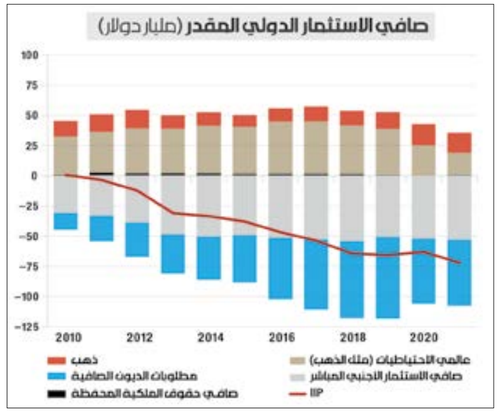

المودعون تقبّلوا الخسارة

أجرى صندوق النقد تحليلاً لكلفة تأخير «الإصلاحات» على الودائع، وقال إنه في آذار 2020 يوم أعلنت الدولة توقفها عن السداد، كان معدل الاسترداد للودائع مقدّراً بنحو 60%، ثم انخفض في كانون الثاني 2023 إلى 41%. وفي سياق هذا التحليل، يبدو أن العديد من المودعين تقبّلوا خسارتهم بسبب محدوديّة وصولهم إلى هذه الودائع إلا بأسعار صرف غير مشجّعة. الكلفة التي ترتّبت عليهم زادت بمبلغ 10 مليارات دولار، وباتت بسبب تأجيل إعادة الهيكلة، مشيراً إلى أن هذه الخسارة الإضافية تصيب أصحاب الودائع المتوسطة والكبيرة بافتراض أن الودائع الصغيرة محميّة بالكامل. احتساب الخسائر مبنيّ على أساس أنه نظرياً، لدى لبنان أصول بالعملة الأجنبية، أو موارد بالعملة الأجنبية، لتغطية هذه الودائع، وكلّما انخفضت هذه الودائع انخفضت قيمة الاسترداد المتوقعة. المصادر الأساسية لهذه الموارد تدنّت عما كانت عليه في آذار 2020، إذ إنها تتكوّن ممّا يحمله مصرف لبنان من ذهب وودائع بالعملة الأجنبية، إلى جانب صافي ما تملكه المصارف في الخارج، وسيولتهم بالعملة الأجنبية في الخارج. ففي 2017، كان لدى القطاع المالي ما يكفي لتغطية كل الودائع بالدولار، إنما مع الوقت ازدادت الفجوة. وبالتحديد، فإن مواصلة تمويل الاستيراد المدعوم، والنفقات الحكومية بأسعار صرف فضلى، إلى جانب تدخلات مصرف لبنان لتهدئة سعر الصرف، أدّت إلى انخفاض في مستوى استرداد الودائع.

كما أن ما أدى إلى زيادة الخسارة في معدل استرداد الوديعة، هو انتقال الثروة عبر السماح بتسديد القروض بسعر صرف متدنٍّ، فاستفادوا من الفروقات الكبيرة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية، وهو أمر ستتم تغطيته من معدلات استرداد الوديعة.

	الودائع بالدولار قبل الهيكلة (مليار دولار)	الودائع بالدولار بعد الهيكلة (مليار دولار)	الخسائر في الودائع (مليار دولار)	معدل الاسترداد
آذار 2020	117	71	-46	60٪
كانون2 2023	96	40	-56	41٪

الحقّ على النازحين!

في التقييم الذي أجراه الصندوق على الإصلاحات المتوقعة من لبنان مقابل الاستمرار بالوضع القائم، قالت السلطات في لبنان بما معناه: «الحقّ على النازحين». فقد نقل الصندوق أنه تلقّى إشارة واضحة إلى الكلفة المترتّبة عن وجود أعداد كبيرة من النازحين يؤدّي إلى تفاقم الوضع ويضع عبئاً إضافياً على موارد محدودة للغاية، طالبين من الصندوق إجراء تقييم للأكلاف المرتبطة باستضافة عدد كبير من اللاجئين، والمساعد في حشد الدعم الدولي.

وبالفعل، أجرى الصندوق هذا التقييم، الذي خلص إلى أن معظم اللاجئين ليس لديهم الإقامة القانونية وغير قادرين على الحصول على الحقوق والخدمات الأساسية، وأن معظمهم يعملون في وظائف غير نظامية بكلفة منخفضة، وأن أجورهم متدنّية، وأمنهم الوظيفي ضئيل، إذ متوسط دخل الأسرة أقلّ من 2,5 دولار أميركي يومياً. (باستثناء المساعدات الإنسانية)، وأن هذه الأسر خفضت إنفاقها على الغذاء، حتى بات ثلثاهم يعانون من انعدام الأمن الغذائي الشديد أو المتوسط - ونصفهم غير قادرين على دفع الإيجار. أما متوسط ديون الأسرة، فهو يعادل أكثر من ستة أشهر من الإنفاق. والنساء، لديهنّ محدوديّة للوصول إلى الصحة الإنجابية مثل منتجات الدورة الشهرية، بينما 40% من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 أعوام و14 عاماً لا يلتحقون بالمدرسة بسبب كلفة النقل أو نقص المواد التعليمية أو ضغط العمل.

ورغم أن تأثير النازحين كان ملحوظاً وقدّره البنك الدولي بانخفاض النموّ بنسبة 2% خلال الفترة 2012-2014، وتضاعف معدلات البطالة إلى 20% في حينه، فضلاً عن الضغوط على البنية التحتية، إلا أن الصندوق أشار إلى أن المانحين زادوا مساعداتهم للبنان وأنفقوا أكثر من 12 مليار دولار أميركي في لبنان منذ 2013.

شرائح الودائع بالدولار كما في 31 كانون الأول 2022

شرائح الودائع	عدد الحسابات	النسبة من مجموع الحسابات	قيمة الودائع (مليار دولار)	النسبة من مجموع قيمة الودائع	حماية للوديعة لغاية 100 ألف دولار (مليار دولار)
ودائع دون الـ 100 ألف دولار	1,246,741	88%	16.7	%18	16.7
ودائع بين الـ 100 ألف والمليون دولار	152,527	11%	40.7	%44	15.2
ودائع بين المليون والـ 10 ملايين دولار	10,790	1%	24.4	%26	1.07
ودائع أكثر من 10 ملايين دولار	443	0.03%	10.2	%11	0.44
المجموع	1,410,501		92.2		33.1

المصدر: صندوق النقد الدولي

ويضيف أن «السلطات تدرك بأن تأخير الاعتراف بالخسائر سيزيد بالطبع، فإن سياقاً كهذا، يتطلب إعادة هيكلة للقطاع المالي بكامله. ورغم أن الدولة ليست قادرة على إعادة رسملة مصرف لبنان، إلا أن الصندوق يجد أنه من الضروري إعادة دوره بعد شطب خسائره التي تراكمت من العمليات المالية (الهندسات)، والعمليات التي نفّذها بعد الأزمة، أي «شطب التزامات مصرف لبنان تجاه المصارف».

في الواقع، يلفت الصندوق إلى أنه مع السلطات متفقان على أن الخسائر في القطاع بلغت 70 مليار دولار، أو ما يوازي 300% من الناتج. وهو، خلافاً لما تراه السلطة، يعتقد أنه يجب القيام بالآتي: شطب الرساميل والديون وودائع أصحاب العلاقة (المساهمين)، القيام بإعادة رسملة محلية تتضمن عمليات شطب للودائع وتحويلها إلى أسهم تملك أصولاً في الدولة وليزة بعضها، تأمين حماية لصغار المودعين، ضخّ رساميل جديدة في المصارف من المساهمين الحاليين أو عبر مساهمين جدد، وخروج المصارف غير القابلة للحياة.

لكن الأمر ليس بهذه البساطة، إذ إن النقاشات بين فريق الصندوق وقوى السلطة، أظهرت ممانعة من السلطة تجاه كل هذا السياق ومن ضمنه عملية ترتيبية توزيع الخسائر بما فيها شطب الودائع، وإعادة رسملة المصارف وسواها. فالسلطة لديها رهان مختلف كلياً، ربما لأنها تشعر بفاعلية أدواتها في فرض التأقلم والتكيّف. وهي لا تخفي الأمر عن الصندوق، إذ أشار الصندوق في تقريره إلى أن «السلطات تقول إن نسبة كبيرة من القطاع الخاص تأقلم مع الظروف وبدأ يظهر مؤشرات على التعافي»، وتصحيح الضرائب والرسوم بشكل أكثر ملاءمة لخفض العجز المالي. بالطبع، فإن سياقاً كهذا، يتطلب إعادة هيكلة للقطاع المالي بكامله. ورغم أن الدولة ليست قادرة على إعادة رسملة مصرف لبنان، إلا أن الصندوق يجد أنه من الضروري إعادة دوره بعد شطب خسائره التي تراكمت من العمليات المالية (الهندسات)، والعمليات التي نفّذها بعد الأزمة، أي «شطب التزامات مصرف لبنان تجاه المصارف».

في الواقع، يلفت الصندوق إلى أنه مع السلطات متفقان على أن الخسائر في القطاع بلغت 70 مليار دولار، أو ما يوازي 300% من الناتج. وهو، خلافاً لما تراه السلطة، يعتقد أنه يجب القيام بالآتي: شطب الرساميل والديون وودائع أصحاب العلاقة (المساهمين)، القيام بإعادة رسملة محلية تتضمن عمليات شطب للودائع وتحويلها إلى أسهم تملك أصولاً في الدولة وليزة بعضها، تأمين حماية لصغار المودعين، ضخّ رساميل جديدة في المصارف من المساهمين الحاليين أو عبر مساهمين جدد، وخروج المصارف غير القابلة للحياة.

لكن الأمر ليس بهذه البساطة، إذ إن النقاشات بين فريق الصندوق وقوى السلطة، أظهرت ممانعة من السلطة تجاه كل هذا السياق ومن ضمنه عملية ترتيبية توزيع الخسائر بما فيها شطب الودائع، وإعادة رسملة المصارف وسواها. فالسلطة لديها رهان مختلف كلياً، ربما لأنها تشعر بفاعلية أدواتها في فرض التأقلم والتكيّف. وهي لا تخفي الأمر عن الصندوق، إذ أشار الصندوق في تقريره إلى أن «السلطات تقول إن نسبة كبيرة من القطاع الخاص تأقلم مع الظروف وبدأ يظهر مؤشرات على التعافي»، القطاع المالي لكنها تصيب أكثر الودائع الصغيرة، وهشاشة مرتفعة تجاه الخارج ودين عام غير مستدام. باختصار، يقول الصندوق للبنانيين أن يختاروا بين القبول بعملية التكيّف الجارية بقيادة قوى السلطة بكل ما تحمله من نتائج وخيمة، أو الانخراط في مشروع الخضوع للصندوق الذي لن يوفرهم لجهة تعزيز تفضيل القطاع المصرفي وربحيّته عليهم، ولن يمنحهم المزيد من الأجور، ولن يقدّم أي تغيير في بنية النموذج المعتمد على الخدمات بشكل أساسي، وسيقلص من عطاءات التقديمات الاجتماعية... لكن نتائج هذا الخضوع مضمونة.

تقرير

مساعدات «الغذاء العالمي» للأكثر فقراً
النازحون أولاً

5.3 مليارات دولار هو المبلغ الذي يطلبه برنامج الغذاء العالمي والمفوّضية العليا للاجئين لدعم الأسر الأكثر فقراً على الأراضي اللبنانية، لمدّة 3 سنوات. تحتاج المنظمتان إلى 1.8 مليار دولار سنوياً. تُنفق أساساً على النازحين السوريين

فؤاد بزي

في تقرير أصدره برنامج الغذاء العالمي، نهاية الشهر الماضي، لاحظ «انخفاض وقت الانتظار للنازح السّوري أمام الصرّافات الآلية من 41 دقيقة في نيسان، إلى 12 دقيقة في أيار»، فيما لم يأت على ذكر طوابير الإذلال التي يتعرض لها اللبنانيون أمام المصارف وداخلها. في هذه الملاحظة مؤشر إلى الأولوية التي توليها المنظمات الدولية للنازح السوري على المواطن اللبناني، وكأنّ المقصود تثبيت حضوره في لبنان على كلّ الصّعد، اقتصادياً واجتماعياً وتعليمياً. فلأجل النازح، مثلاً، تضغط المنظمات الدوليّة على المصارف لتخفيف أوقات الانتظار أمام الصّرافات الآلية، وتطلب تغذية الأخيرة بكتل مالية أكبر. كما أن فيها مؤشراً آخر إلى انعدام التوازن بين اللبنانيين والسوريين في الـ 387 مليون دولار التي أُنفقت حتى الآن، من أصل 5,3 مليارات دولار يطلبها برنامج الغذاء العالمي والمفوّضية العليا للاجئين، لدعم الأسر الأكثر فقراً على الأراضي اللبنانية، إذ تميل الكفة دائماً إلى مصلحة النازحين الذين أعادت منظمة الأغذية والمفوضية العليا للاجئين التأكيد على «اعتماد العملتين، الدولار والليرة في توزيع الأموال لهم بالتنسيق مع الحكومة اللبنانية» لـ«إعادة الاعتبار لقيمة المساعدة التي تراجعت بفعل التضخم وتراجع قيمة العملة الوطنية».

ويوضح تقرير برنامج الغذاء العالمي أن نسبة تضخم أسعار الغذاء في لبنان وصلت إلى 350%، و«هي الأعلى عالمياً». بالتالي، تصل كلفة إطعام عائلة من 5 أشخاص إلى 27 مليون ليرة، أو 278 دولاراً، إذ إنّ «كلفة السّلة الغذائية للشخص الواحد شهرياً تساوي 29 دولاراً». مع الإشارة إلى أنّ الزيادات على كلفة المعيشة لا تقف فقط عند تكلفة الطعام، فكلفة السّكن في ارتفاع أيضاً، و«قد عادت إلى أسعار ما قبل الأزمة»، وفقاً لأحد الأشخاص الباحثين عن بيت، إذ «لا تقل كلفة إيجار المنزل في المنطقة الشعبية عن 200 دولار شهرياً، وهو الرّقم الذي كان يدفعه عام 2018».

في لبنان، يساعد برنامج الغذاء العالمي مليون نازح سوري، أي أكثر من 66% من إجمالي النازحين، و800 ألف مواطن، أي أقل من 15% من اللبنانيين الذين يحتاج أكثر من نصفهم إلى المساعدة العاجلة وفقاً لتقارير أمميّة تشير إلى حاجة 3,1 ملايين لبناني مقيم، من أصل 5,7 ملايين، إلى مساعدة غذائية. في أيار الماضي فقط، استطاع البرنامج «تحقيق هدفه

> **تضغط المنظمات الدوليّة على المصارف لتخفيف أوقات انتظار النازحين أمام الصرّافات الآلية**

بالوصول إلى أكثر من مليون نازح، ومساعدتهم بواحدة من ثلاث طرق. الأولى استهدفت أكثر من 290 ألف نازح بمساعدات مادية مباشرة، من دون تحديد وجهة صرفها، فالمستهدف هو النّازح السّوري فقط». وذكروا «أنّ المنظمات الدوليّة دفعت بدل نقل للتلامذة السّوريين المسجّلين في الصّفوف من السّابع حتى التّاسع، من دون أن تلحظ أي مخصّص للبنانيين».

على حوالي 349 ألف نازح سوري».

وفي المقابل، لم يوضح التقرير طريقة مساعدة الـ800 ألف لبناني عبر المنظمات الأمميّة، بل وضع البرنامج نفسه شريكاً للدولة، عبر مساعدة 66700 عائلة لبنانية (372 ألف لبناني)، بواسطة برنامج مساعدة الأسر الأكثر فقراً التابع لوزارة الشؤون الاجتماعية. وفي السّياق ذاته، أشار البرنامج في تقريره إلى «إطلاقه مناقصة بغية شراء وتشغيل مركز اتصالات خاص بوزارة الشؤون الاجتماعية».

كما أشار برنامج الغذاء العالمي في تقريره، تحت عنوان «الاستجابة للأزمة اللبنانية» إلى توزيع «وجبات غذائية على 132 مدرسة رسمية، تستهدف 65 ألف تلميذ». وبعد مراجعة «الأخبار» عدداً من مديري المدارس الرّسمية، تبيّن أنّ هذه المساعدات مرتبطة بـ«المدارس ذات الكثافة الأعلى للتلامذة السوريين، وهو ما تمّ تطبيقه خلال العام الدّراسي المنصرم، وما يجري العمل عليه الآن خلال فترة المدرسة الصّيفية». ووصف المديرون المساعدات للتلامذة اللبنانيين بـ« الدعاية، فالمستهدف هو النّازح السّوري فقط». وذكروا «أنّ المنظمات الدوليّة دفعت بدل نقل للتلامذة السّوريين المسجّلين في الصّفوف من السّابع حتى التّاسع، من دون أن تلحظ أي مخصّص للبنانيين».

تقرير

إضراب الموظفين في مجمع الحدث
مصير طلاب طبّ الأسنان في أيدي عمال الصيانة

فاتن الحاج

طلاب السنتين الرابعة والخامسة في كلية طب الأسنان - الجامعة اللبنانية قلقون على مصيرهم. العمل في العيادات متوقف بسبب انقطاع المياه «الحلوة» في مجمع الحدث الجامعي، على خلفية إضراب موظفي التشغيل والصيانة. وكان الطلاب انتظروا «الحلحلة» للالتحاق بالعيادات (ممر ضروري للتخرّج) والذي كان يفترض أن يحصل قبل أربعة أشهر، إلا أنهم داوموا أسبوعين فقط وبدأت المشكلة، ولم ينجزوا المطلوب منهم. ولم تفلح المساعي، بحسب مصادر الطلاب، مع إدارة الكلية لتركيب أجهزة لـ«تحلية» المياه على كراسي العيادات، على غرار ما حدث مع طلاب الماسترات الذين أمّنت لهم إدارة الجامعة عدداً من الأجهزة، فيما رفضت أن يدفع الطلاب في باقي السنوات من جيبهم الخاص، باعتبار أن كل كرسي يحتاج إلى 90 دولاراً لتشغيله.

وتقول المصادر إن التأخير وقع وليس هناك «باب ضوء» حتى الآن، علماً أن الطلاب يعيشون إرباكاً منذ انتشار جائحة كورونا، مع استحداث مركز للتلقيح داخل الكلية، ما عطّل الأعمال المخبرية والعيادات. وبعدما كانت السنة الدراسية في الكلية تبدأ في أيلول وتنتهي في منتصف تموز، باتت تبدأ في آذار وتنتهي في آذار من العام الذي يليه، مع عطلة في آب فقط. وتحتاج إدارة الكلية إلى نحو 6 أشهر على الأقل لانتظام العمل

> **رئاسة الجامعة: العقد مع المتعهّد الجديد يُوقّع قريباً**

وإعادة الأمور إلى قواعدها السليمة.

هكذا، يقع الطلاب والجامعة الموظفين لا يقبضون مستحقاتهم وغير قادرين على الحضور إلى الكليات يومياً ويقتصر عملهم على «التصليحات» الملحّة والضرورية. وأضف أن هناك «اتجاهاً إلى حسم المسألة مع الشركة الأسبوع المقبل (هذا الأسبوع)، سلباً أو إيجاباً».

غير أن رئيس الجامعة، بسام بدران، أكّد أن ملف التشغيل والصيانة في مجمع الحدث يتجه إلى «الحلحلة» هذا الأسبوع بعد تأمين الأموال وإنهاء المناقصة والتحضير لتوقيع العقد مع الشركة الجديدة عقب نيل الموافقات المطلوبة من ديوان المحاسبة والانتقال إلى المرحلة المقبلة. وفي قضية كلية طب الأسنان، أشار إلى أن الجامعة وفّرت بعض الأجهزة لتحلية المياه على عدد من الكراسي، إلا أن كلفة تجهيز كل الكراسي مرتفعة جداً.

سنة. ويوضح أن تأمين المياه الحلوة يتطلب تشغيل المعدات 24 ساعة على 24، في حين أن

إعلانات رسمية

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين إيهاب بعاصيري مُنتدباً ومي أبو زيد المدعى عليه: محمود محمد كنعان والمجهولي محل الإقامة الحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن أوراق الدعوى رقم 2023/449 المُقامة من جلال محمد عطوي بموضوع إلزام بالتسجيل والإفراز للمحلان رقم /1/ و/2/ من البلوك (C) من الجهة الشرقية على العقار رقم 1249 البازورية.

والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات باستثناء الحُكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.

رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين إيهاب بعاصيري مُنتدباً ومي أبو زيد المدعى عليه: فؤاد إبراهيم شهاب والمطلوب إدخاله حسن محمد حسون والمجهولي محل الإقامة الحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن أوراق الدعوى رقم 2023/389 المُقامة من علي قبيسي ورفاقه بموضوع إلزام بالتسجيل على العقار 498 الغازية.

والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات باستثناء الحُكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.

رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الإبتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين إيهاب بعاصيري مُنتدباً ومي أبو زيد المدعى عليه: قاسم أحمد ليلا والمجهولي محل الإقامة الحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن أوراق الدعوى رقم 2023/1276 المُقامة من علي محمد صبراوي بموضوع إلزام بالتسجيل على العقار 3262 الغازية.

والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات باستثناء الحُكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.

رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ النبطية

برئاسة القاضي أحمد مزهر

إلى المُنفذ عليه حسان محسن توبه – من ميفدون ومجهول محل الإقامة، وعملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م. تُنبئك هذه الدائرة بأن لديها بالمعاملة التنفيذية رقم 2023/237 والمُتكونة بين بهية سامي مجير ورفيقها وبينك إنذاراً تنفيذياً بموضوع الحُكم الصادر عن القاضي المُنفرد المدني في النبطية الناظر في الدعاوى العقارية برقم قرار 2022/33 أساس 2019/484 تاريخ 2022/6/13 والمُتضمن تحديد حق مرور العقارين المملوكين من الجهة المُدعية رقم 803 و806 من منطقة ميفدون عبر العقارين المملوكين من المُدعى عليه رقم 801 و807/ميفدون وفقاً لمشروع الخبير الأستاذ علي غبريس الأول المحدد في تقريره المُبرز في الملف بتاريخ 2019/9/23 واعتباره جزءاً لا يتجزّأ من الحُكم الراهن وبإلزام الجهة المُدعية بمتعلقه الخيّاط – 5- صنع محلي – من الأسماك – 6- عائش – برّاق – متشابهان – 7- تساندان – 8- مال مدفون تحت الأرض – إلهة الزواج عند اليونان – 9- نوتة موسيقية – نهر في العراق – 10- رئيس سوري راحل

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- وليد عبود – 2- سيغفريد – فا – 3- اسف – سواطير – 4- مترو – رعب – 5- أر – طون – الو – 6- خور – رعيت – 7- أحيا – بو – ست – 8- مساطر – سبؤا – 9- يال – قريّ – تو – 10- ربيعة خاتون

عمودياً

1- وسام الأمير – 2- ليستر – حساب – 3- يغفر – خيالي – 4- دف – وطواط – 5- عرس – ور – رقة – 6- بيورن – رخ – 7- وداع – روسيا – 8- طباع – 9- في – ليسوتو – 10- شارلوت تاون

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين إيهاب بعاصيري مُنتدباً ومي أبو زيد المدعى عليه: فاتن محمد حسون والمجهولي محل الإقامة الحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن أوراق الدعوى رقم 2023/2102 المُقامة من حسن عبد الحسين دخل الله بموضوع إزالة شيوع على العقار 282 من منطقة قانا العقارية.

والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات باستثناء الحُكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.

رئيس القلم
سلام الغوش

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعضوية القاضيين إيهاب بعاصيري مُنتدباً ومي أبو زيد المدعى عليه: حاتم سلمان حب الله والمجهول محل الإقامة الحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن أوراق الدعوى رقم 2023/2303 والذي يطلب فيه شطب إشارة الدعوى عن العقارات 130 و131 و132 من منطقة القبع العقارية.

الأولى: استئناف قرار القاضي العقاري بموجب محكمة استئناف الجنوب 1970/3/26 برقم 1970/390 تاريخ 1970/3/31.

الثانية: دعوى مُقامة لدى محكمة استئناف الجنوب «جان فرحات» ضد البير عساف وعن العقارات 1 و2 و3 و4 و5 من منطقة الحمصية العقارية.

الأولى دعوى مُقامة لدى محكمة استئناف الجنوب 1963/3/22 من جان فرحات ضد البير عساف.

الثانية حجز احتياطي من جان فرحات بتاريخ 11 و12 شهر تموز 1961 لدى الحاكم المُنفرد في جزين بموضوع إبطال بيع.

فمن له المصلحة بالاعتراض أن يتقدم به خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر.

رئيسة القلم
سلام الغوش

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في النبطية

برئاسة القاضي المُكلف أحمد مزهر وعضوية القاضيين ليلى الخراط وسيرينا صفير

سنداً للمادة 3 من القانون 82/16 إبلاغ المُستدعى ضدهما: شادي حسن نعمة ونبيل حسين نعمة المجهولي محل الإقامة الحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن الاستدعاء ومربوطاته المُقدم من المُستدعي: مصطفى محمد جابر بوكالة المُحامي مازن صفية بموضوع: إزالة شيوع للعقارين 1725 و1737 منطقة زبدين العقارية والمُسجل برقم أساس 7/ش/2023 واتخاذ محل الإقامة ضمن نطاق المحكمة أو توكيل محام حيث يُعد مكتبه مقاماً مُختاراً لكم أينما وُجد هذا المكتب والجواب خلال عشرين يوماً تلي النشر وإلا سيتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات بواسطة التعليق على باب ردهة المحكمة.

رئيس القلم
فاطمة فحص

إعلان

إن محكمة الاستئناف المدنية في بعبدا الناظرة بدعاوى الإيجارات تدعو كل من المطلوب إدخالهم أحمد ومحمود وصلاح الدين بخور للحُضور شخصياً إلى قلم المحكمة او من ينوب عنهم قانوناً لتبلغ اوراق الدعوى المُتكونة من عبد المنعم حسن بوجه ديب كنعان رقم أساس 2020/30 ورود في 2020/9/22 وموعد الجلسة في 2023/10/23 وإلا صار إبلاغكم بواسطة رئيس القلم لحين صدور القرار النهائي.

رئيس القلم

وفيات

رئيس مجلس النواب
أعضاء مجلس النواب
ينعون بمزيد الأسى زميلهم المأسوف عليه
النائب السابق حبيب صادق
المنتقل إلى رحمة الله تعالى السبت أول تموز 2023.

استراحة

كلمات متقاطعة 4346

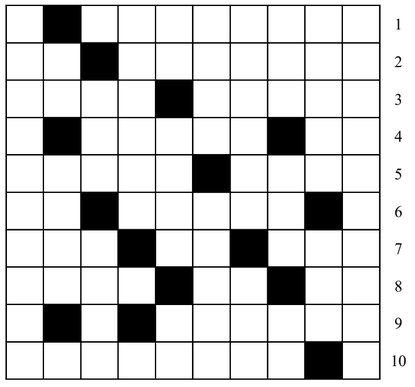

أفقيا

1- مؤرّخ لبناني راحل – 2- من معالم باريس المشهورة – نوتة موسيقية – 3- تجدّ في طلب العلم – جريدة سعودية – 4- تعب وأعيا – بحيرة روسيّة – 5- عاضدت وازرت – ماركة سيارات – 6- مدينة هندية – إحترمَ – 7- أدامت النظر إليه بسكون الطرف – إله مصري – مفرط الطول – 8- تهيّأ للحملة في الحرب – قفص الدجاج – ترس بالأجنبية – 9- قنصل وقائد روماني – 10- أمين عام راحل للأمم المتحدة

عمودياً

1- كان في خدمة الإخشيد فاعتقله اتصل به المتنبي وله قصائد مشهورة في مدحه – 2- ينكشف ويظهر – خبر – 3- من النبات – قاتل الحشرات – إله – 4- مدينة يابانية – يستعمله الخيّاط – 5- صنع محلي – من الأسماك – 6- عائش – برّاق – متشابهان – 7- تساندان – 8- مال مدفون تحت الأرض – إلهة الزواج عند اليونان – 9- نوتة موسيقية – نهر في العراق – 10- رئيس سوري راحل

sudoku 4346

	8	9		4	5	3		
6				3	2			7
4								5
2					6	1		
	6			1			5	
		5	7					2
			3					8
3	9	2		7			1	6
8					4		7	3

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4345

3	4	1	7	2	9	8	6	5
2	6	9	1	5	8	7	4	3
5	8	7	3	6	4	2	9	1
9	1	8	6	4	3	5	2	7
4	3	2	5	9	7	6	1	8
6	7	5	2	8	1	4	3	9
1	2	4	8	3	5	9	7	6
7	5	6	9	1	2	3	8	4
8	9	3	4	7	6	1	5	2

مشاهير 4346

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

فنان مصري (1896-1962). فارس الغناء التقليدي وعلم من أعلام الغناء الشرقي الأصيل

2+3+6+7+6+3 = 5+11+7 = المدهش والرائع ■ 1+11+8+10 = صوت الديك ■ 4+1+9 = نال

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: **اريك كلابتون**

على الغلاف

تجاهد السلطات الفرنسية بكلّ أجهزتها الأمنية والاستخباراتية والإعلامية من أجل إخماد الاضطرابات المستمرّة منذ الثلاثاء الماضي، على خلفية إقدام الشرطة على إعدام شاب فرنسي من أصول جزائرية في سيارة كان يقودها. حادثةٌ أضطرّ الرئيس إيمانويل ماكرون، على إثرها، لإلغاء زيارة لألمانيا كان سيجريها، ليقود خطط التعامل مع الحدث المتدحرج. على رغم أن وزير داخليته ادّعى بأن حدّة الاحتجاجات خفتت، وأنه ليست هناك حاجة إلى فرض حالة طوارئ، أو استدعاء الجيش. مع هذا، تخشى النخبة الفرنسية الحاكمة من توسُّع نطاق الاحتجاجات خارج الإطار العرقي والثقافي للمهاجرين، لتتحوّل إلى حرب طبقية شاملة نجحت إلى الآن في تأجيلها

أحزمة «الدهماء» و تفجّر غضبها

لا تزال الأجهزة الأمنية تكافح من أجل استعادة السيطرة على شوارع العاصمة (أ ف ب)

فرنسا... انتفاضة المهمّشين

لندن ـ سعيد محمد

تستمرّ أعمال الشغب في جميع أنحاء فرنسا، في أعقاب إطلاق الشرطة النار على الشاب الفرنسي من أصل جزائري، نائل مرزوق (17 عاماً)، الذي أوقف الثلاثاء الماضي، أثناء قيادته سيارة من دون حيازة رخصة سوق، علماً أنه كان يعمل كسائق توصيل لإعالة والدته. وأدّعت الشرطة الفرنسية بدايةً أن الشاب هدّد بدهس الضابط، لكنّ مقطعاً مصوّراً التقطه أحد المارّة أظهر ضابطاً وهو يطلق النار من نافذة السيارة وهي متوقّفة، فأصاب سائقها في رأسه ليفارق الحياة على الفور. وقال المدّعي العام إنه لم يتمّ العثور على أيّ أسلحة أو مخدّرات في السيارة، مكتفياً بالإشارة إلى أن نائل كان يقود سيارة مستأجرة من دون رخصة.

ولا تزال الأجهزة الأمنية التي جرى تعزيزها بقوات إضافية وصلت إلى 45 ألف مجنّد، تكافح من أجل استعادة السيطرة على شوارع العاصمة وعدد من المدن الأخرى التي تشهد احتجاجات اتّسمت بالعنف. وفرضت قوّة كبيرة من الشرطة الخاصّة، قُدّر قوامها بسبعة آلاف فرد، إجراءات أمنية مشدّدة في قلب المنطقة التاريخية السياحية في باريس حول شارع الشانزليزيه الفاخر، حيث اعتقلت عشرات الشبّان. لكنّ الصدامات الأعنف وقعت في مرسيليا (جنوب)، حيث شوهدت قوات الشرطة وهي تصطدم بمحتجّين وتطلق عليهم قنابل الغاز، وتعتقل العديد منهم. وانضمّ هؤلاء إلى عدّة آلاف من الفرنسيين من أصول شمال أفريقية، مع تحوّل الاحتجاجات إلى أعمال تخريب ونهب متاجر ومؤسّسات مالية ومقرّات بلدية، وحرق سيارات، وهجمات بالمولوتوف على مراكز الشرطة. وقد ألغيت الحفلات الموسيقية والمناسبات العامّة، وأوقفت خدمات الحافلات العامّة، وأغلقت محطات الترام خلال الليل لمنع استهدافها، فيما فرضت بعض البلدات حظراً للتجوال. كذلك، نُشرت قوات أمن خاصة في بعض المدن، مثل ليل (شمال غرب)، وليون (وسط البلاد)، للتعامل مع الاحتجاجات المتصاعدة هناك.

وبينما كانت عائلة مرزوق تتولّى دفن ابنها في مسقط رأسه في ضاحية نانتير (جوار باريس)، قالت الحكومة الفرنسية إن ضراوة الاحتجاجات بدأت تتضاءل مع اعتقال «عتاة المشاغبين». لكن الطبقة الحاكمة الفرنسية بدت قلقة إزاء احتمال تفاعل الاحتجاجات المرتبطة بالفرنسيين من أصول مهاجرة، مع موجة غضب شعبي شاملة مستمرّة منذ أشهر، بعد فرض الرئيس إيمانويل ماكرون قانوناً لإصلاح النظام التقاعدي بصلاحيات دستورية استثنائية ومن دون المرور في البرلمان. والغى الرئيس الفرنسي زيارةً لألمانيا كان من المقرّر أن تبدأ يوم أمس، معلّلاً خطوته بالقول إنه «يريد البقاء في فرنسا في الأيام المقبلة»، بحسب بيان صدر عن قصر الإليزيه (السبت). والجمعة، اختصر

> **بدأت موجة الغضب الحالية، مساء الثلاثاء الماضي، على شكل احتجاجات عفويّة حاشدة من ضاحية نانتير**

مشاركته في اجتماع قمّة للاتحاد الأوروبي في بروكسل، عائداً إلى بلاده لمتابعة التطوّرات. وفي غضون ذلك، تحضر رئيسة الوزراء الفرنسية، إليزابيث بورن، اجتماعات متلاحقة مع كبار ضباط الشرطة الوطنية ومسئولي وزارة الداخلية. وبحسب ما نقلت وسائل إعلام محلّية عن وزير الداخلية، جيرالد دارمانان، ومصادر في الإليزيه، يبدو أنهم يستبعدون الحاجة إلى فرض حالة الطوارئ - التي من شأنها أن تمنح حكّام الولايات سلطات أوسع لقمع العنف -، أو استدعاء الجيش، خصوصاً مع تراجع حدّة الصدامات بين الشرطة والمحتجّين. وقال الوزير، في مقابلة تلفزيونية صباح السبت، إن «نشر عربات مدرّعة وطائرات هليكوبتر ومسيّرات و45 ألف ضابط شرطة، فضلاً عن الاعتقالات الواسعة، كلّ ذلك تسبّب في صدمة نفسية وردعت الناس عن القيام بأعمال شغب». واعترفت الحكومة بوقوع إصابات بالمئات في صفوف أجهزتها الأمنية، فيما قُتل شخص واحد على الأقلّ من المحتجّين، واعتُقل ما يقرب من خمسة آلاف منهم لا يتجاوز متوسط أعمارهم - وفق معلومات حكومية - الـ 17 عاماً، نصفهم من ضواحي باريس المهمّشة. وتعليقاً على ذلك، دعا الرئيس الفرنسي الآباء إلى تحمُّل مسؤولياتهم ومنع أبنائهم من التورّط في أعمال الشغب.

وكانت حكومة الرئيس الفرنسي السابق، جاك شيراك، فرضت حالة الطوارئ في عام 2005 لمدّة شهرين، واستدعت الجيش لقمع أعمال شغب مماثلة استمرّت على مدى ثلاثة أسابيع، عندما قُتل مراهقان فرنسيان من أصول مهاجرة أثناء هروبهما من الشرطة. وتتمتّع الأجهزة الأمنية الفرنسيّة بصلاحيات توقيف وتفتيش واسعة، وتطبّق تكتيكات قاسية. وأثار الحادث وقتها احتجاجات واسعة النطاق. وفي عام 2019، أدين عنف الشرطة المفرط ضدّ احتجاجات السترات السود التي نظّمها العمّال المهاجرون غير الشرعيين في باريس على نطاق واسع. وقد طالبت الناطقة باسم مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، رافينا شامداساني، الحكومة الفرنسية، بأن «تأخذ على محمل الجدّ القضايا العميقة للعنصرية والتمييز داخل أجهزة إنفاذ القانون في فرنسا».

وبدأت موجة الغضب الحالية، مساء الثلاثاء الماضي، على شكل احتجاجات عفوية حاشدة من ضاحية نانتير - حيث كان يعيش نائل مرزوق - قبل أن تنتشر إلى المدن والبلدات الفرنسية، مندّدة بالحادث باعتباره عملية قتل خارج نطاق القانون، وبدوافع عنصرية. واصطدم شبان من جيل مرزوق بقوات الشرطة في غالبية المناطق المهمّشة ذات الدخل المنخفض التي تضمّ أقليّات ومهاجرين يواجهون تنميطاً عنصريّاً ممنهجاً من قِبَل الأجهزة الأمنية، وتمييزاً سلبياً في فرص الإسكان والعمل والترقي الاجتماعي، وفقاً لدراسات رسمية. وحاول كابتن فريق كرة القدم الفرنسي، كيليان مبابيه - المقرّب من الرئيس ماكرون -، ورياضيون فرنسيون من أصول أفريقية، إقناع المتظاهرين بوقف العنف. وكتب لاعبون في المنتخب الوطني لكرة القدم على «تويتر»: «الكثير منّا ينحدر من أحياء الطبقة العاملة، ونشاركك هذا الشعور بالألم والحزن»، لكنهم انتقدوا ما وصفوه بـ«التدمير الذاتي»، مشيرين إلى أن «هذه التي تخرّبونها هي ممتلكاتكم، أحياؤكم، مدنكم». لكنّ تماهي أثرياء الرياضة هؤلاء مع الموقف الحكومي بدا غير فاعل في إقناع التلامذة الغاضبين، أو الشبّان العاطلين عن العمل، أو ذوي العائلات الذين يعملون بوظائف متدنيّة وعقود مؤقتة أو صفرية، بوقف احتجاجاتهم على استهداف الشرطة لأحدهم. كذلك، شاركت جماعات يسارية في الاحتجاجات، لكنها ناشدت المتظاهرين عدم التورّط في العنف الذي قد تستخدمه الدولة لتبرير قمع الغضب الشعبي، وطالبت بإلغاء قانون عام 2017 الذي يسمح بشكل غامض للشرطة بإطلاق النار «على السائقين الذين لا يطيعون أمر التوقّف وقد يشكّلون خطراً».

وتمثّل الاضطرابات صداعاً كبيراً إضافيّاً لماكرون الذي دعا مواطنيه إلى الهدوء، بينما وصف أيضاً حادثة إطلاق النار بأنها «لا يمكن تفسيرها، ولا تُغتفر»، مديناً، في الوقت ذاته وبشدّة، «كل مَن يستغلّ هذا الوضع وهذه اللحظة لمحاولة خلق الفوضى ومهاجمة مؤسّساتنا». ويناضل الرئيس الفرنسي لتجاوز أشهر من الاحتجاجات الشعبيّة على (إصلاحاته) للمعاشات التقاعدية التي تعارضها الأغلبية الساحقة من الفرنسيين، إضافة إلى تباينات ظهر بعضها إلى العلن مع الفرقاء الغربيين في شأن مواقف فرنسية متمايزة حول العلاقات مع الصين، وإدارة الصراع مع روسيا في أوكرانيا، وأيضاً في شأن مخلّة الحماية الصاروخية للقارة الأوروبية. أيضاً، تعرّضت حكومة ماكرون لانتقادات حادّة من قِبَل زعيمة المعارضة اليمينية، مارين لوبن، لِما وصفته بـ«تهاونها الشديد مع مثيري الشغب وتساهلها مع الجريمة»، إذ قالت إنه «لا يمكن أن يكون هناك عذر محتمل لِما سمّته الفوضى»، في حين قال السياسي اليساري، جان لوك ميلانشون، إنّ «العنف الرائد الذي ترتكبه الشرطة يجب أن ينتهي».

وكانت النيابة العامة الفرنسية قد وجّهت اتهامات أوّلية بالقتل العمد ضدّ أحد الضابطيْن اللذين تورّطا في حادثة إطلاق النار، ووضعته رهن الاحتجاز إلى حين تقديمه للمحاكمة، وهي خطوة نادرة في مثل هذه الحالات، قبل إن الإليزيه أوحى بها، بينما دعا محامو عائلة نائل إلى اتّخاذ إجراءات قانونية في حقّ الضابط الآخر أيضاً.

وتبدو حادثة القتل خارج القانون الأخيرة هذه مجرّد شرارة كانت تنتظرها تراكمات من توتّرات اجتماعية وطبقية وثقافية حادّة تعاني منها فرنسا منذ عقود، واتت والهند والبرازيل وغيرها. أضف إلى ذلك، تراجع الأيديولوجيات في الدول المنافسة للغرب، والتي ثبت أنه لا يمكن تفصيل حياة المجتمعات على أساسها، وبالتالي انطلاق القوة الكامنة لدى تلك الدول، بكلّ طاقتها للمنافسة.

العالم اليوم يخوض حروبه الكبرى على مسازين، أحدهما اقتصادي والثاني أخلاقي، فيما ثمّة كلّ يوم شواهد على الأزمة التي تعانيها القيم الغربية. والدين هو فقط أحد مظاهر التمييز ضدّ المسلمين وغيرهم في الغرب، لكنه ليس كلّ شيء. فالذين ينتظاهرون في فرنسا اليوم، ليسوا متديّنين، وإنّما مهاجرون يعيشون على هامش الحياة. ففي فرنسا بالذات، توجد كتلة بشرية ضخمة منعدمة أمامها

في فرنسا كتلة بشرية ضخمة منعدمة أمامها الفرص (أ ف ب)

من فرنسا إلى السويد: علاقة الغرب بـ«الآخرين» تتأزّم

انتفاضة مهاجرين في فرنسا، واخرى ضد السويد في العالمين العربي والإسلامي تطالب بقطع العلاقات مع استوكهولم وطرد سفرائها ومقاطعة منتجاتها على خلفية إحراق المصحف. هذان الحدثان المستمران منذ الاسبوع الماضي، يعيدان إلى الواجهة الأزمة التي تعانيها القيم الغربية في النظرة إلى الآخر على مستوى العالم

حسين إبراهيم

مقتل الفتى الجزائري الأصل نائل، بنيران الشرطة الفرنسية في نانتير، أعاد دفعة واحدة تظهير كلّ تاريخ فرنسا الدموي وحاضرها العنصري، في عالم صارت قيم الغرب تعاني فيه أزمة كبرى، ناجمة عن انتقال جزء من القوة إلى الشرق، الذي تعد قواه الصاعدة بسلوك مختلف عن السلوك الاستفزازي والفوقي الذي تنتهجه الدول الغربية ضدّ العالم الآخر، ما يكرّس واقع فقدان الغرب الكثير من نقاط تفوّقه على القوى العالمية المنافسة له. حتى السمعة التي تمكّن الغرب من ترسيخها عبر عشرات أو حتى مئات السنين وجعلته وجهة للطامحين إلى حياة أفضل في كلّ أنحاء العالم، يخسرها حالياً بسبب تراجع الحريات الفردية والعامة، وتقلّص فجوة الثروة مع العالم الآخر، والمنافسة الصناعية التي تأتي من دول كالصين وروسيا والهند والبرازيل وغيرها. أضف إلى ذلك، تراجع الأيديولوجيات في الدول المنافسة للغرب، والتي ثبت أنه لا يمكن تفصيل حياة المجتمعات على أساسها، وبالتالي انطلاق القوة الكامنة لدى تلك الدول، بكلّ طاقتها للمنافسة.

العالم اليوم يخوض حروبه الكبرى على مسازين، أحدهما اقتصادي والثاني أخلاقي، فيما ثمّة كلّ يوم شواهد على الأزمة التي تعانيها القيم الغربية. والدين هو فقط أحد مظاهر التمييز ضدّ المسلمين وغيرهم في الغرب، لكنه ليس كلّ شيء. فالذين ينتظاهرون في فرنسا اليوم، ليسوا متديّنين، وإنّما مهاجرون يعيشون على هامش الحياة. ففي فرنسا بالذات، توجد كتلة بشرية ضخمة منعدمة أمامها الفرص، وتعاني من التفرقة العنصرية يومياً، في نظرات الفرنسيين، وفي المضايقات التي تتعرّض لها وتنطلق من ادّعاء أن المهاجرين يستفيدون من تقديمات «سخية» توفّرها لهم الدولة المضيفة، وأنهم يعيشون «عالة» على دافع الضرائب الفرنسي، وينتهكون القوانين، وحتى يوسّخون الشوارع. والصعود الكبير لليمين بقيادة مارين لوبن التي نافست إيمانويل ماكرون على الرئاسة في الدورة الأخيرة، وقبلها والدها جان ماري لوبن، سببه الكره المحتقن لهؤلاء. لكن هؤلاء المهاجرين لم يأتوا إلى فرنسا لأنهم فضّلوها على بلدانهم، بل لأنها عندما كانت تستعمر تلك البلدان في أفريقيا وآسيا، نهبت خيراتهم، ولم تترك لهم شيئاً، علماً أن بعضهم من أحفاد الجزائريين الذين تعاونوا مع فرنسا واضطرّوا إلى الخروج معها عند انتهاء الاحتلال. وهذه تختلف عن هجرة الرجال أو النساء الباحثين عن فرص لتحسين مداخيلهم، ومن ثمّ العودة بها إلى أوطانهم، كما يحصل مع العمال أو رجال الأعمال الذين يذهبون إلى دول الخليج حالياً، أو الذين كانوا يركبون السفن نحو القارة الأميركية قبل قرن أو أكثر.

> **لن تحلّ المشكلة إلا بتقبّل الفرنسيين حقيقة أن مجتمعهم متعدّد الثقافات**

بالنتيجة، فرنسا تتحمّل المسؤولية الأولى عن دفع الجزائريين إلى الهجرة إليها. ولن تحلّ المشكلة إلا بقبول الفرنسيين تحمّل تلك المسؤولية، وفتح الفرص أمامهم على مصراعيها والقبول بهم كما هم، أي تقبّل حقيقة أن المجتمع الفرنسي متعدّد الثقافات، وإنهاء طغيان الأغلبية على الأقليات. على رغم كلّ ذلك، لا تزال دول الغرب هي الوجهة المفضّلة للمهاجرين. ولكن مع تزايد التضييق في وجههم، وفرض شروط أصعب لقبولهم، لم تعُد هي الحلم. صحيح أن الدول المنافسة للغرب لم تتحوّل إلى وجهات بديلة للهجرة، لكن انتقال جزء كبير من الثروة والقوة إلى تلك الدول، يوفّر فرصاً للباحثين عن حياة أفضل، ويضيّق الهامش أمام الغرب في ممارسة هوايته المفضّلة في نهب ثروات الدول الأخرى، ومن ثمّ فتح كوّة أمام المهاجرين لدواعٍ إنسانية مزعومة، وإنما في الواقع لسدّ الحاجة إلى العمالة الهامشية التي يوفّرها هؤلاء. وفي الأساس، لولا النهب لما كانت الهجرة.

على الطرف الآخر من أوروبا، في استوكهولم، أثار إحراق المصحف غضباً عارماً في العالمين العربي والإسلامي. المشكلة هنا ليست قضية حرّيات كما يدّعي النظام الغربي. فالحرّيات لا يمكن أن تتجزأ أو تكون مسموحة لفئات وممنوعة على فئات أخرى. ومن يُرد ممارسة حرّية مماثلة، إنما في اتجاه مختلف، يُواجَه بتهم العنصرية أو معاداة السامية. وليست المشكلة في رفض الإسلام من قبل أفراد في هذه الدولة الغربية أو تلك. المشكلة تكمن في أن الممارسة بذاتها تُقصد بها الاستفزاز. وذلك يساهم في تأجيج صراع الأديان، وبالتالي يوفّر أساساً «أخلاقياً» للعداء الغربي تجاه هذه الفئة من البشر تحت عنوان الدفاع عن القيم، ويبرّر استمرار السعي للهيمنة. ولذا، يصبح إحراق المصحف أو نشر الرسوم الكاريكاتيرية المسيئة، فعلاً سياسياً يرعاه النظام الغربي.

والكراهية الغربية للعرب والمسلمين ولأديان وثقافات أخرى، مثل السكان الأصليين، ليست حديثة التاريخ، لكنها تزايدت في العقود الأخيرة بسبب محاولات التفلّت من الهيمنة، ما أدخل القيم الغربية في تناقض مع نفسها، أو بالأصح مع ما تدّعيه. وثمّة مثال ساطع على النفاق في هذا السياق، هو ما يسمّيه الغرب «الإرهاب الإسلامي» الذي هو في الأساس اختراع غربي، ولا يزال يُستخدم حتى الآن، وإلا كيف يمكن أن يتدفّق عشرات أو مئات الآلاف من الإرهابيين المقيمين في الغرب، عبر تركيا، العضو في «حلف شمال الأطلسي»، إلى سوريا للقتال فيها، ثم يعودون إلى تلك الدول بسلام؟ هنا أيضاً، توفّر القوى الصاعدة في العالم بديلاً أكثر احتراماً لثقافات الآخرين، وقبولاً لهم كما هم، بغضّ النظر عن أن تلك القوى أيضاً تبحث عن مصالحها. فعلى رغم سعيها للتوسع اقتصادياً، تبتعد الصين، وهي تقول ذلك، عن طرح نموذج فوقي وإملائي للتعامل المتبادل مع الدول الأخرى. وهذه هي الرسالة التي وجّهها الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، من خلال احتضان المصحف ردّاً على إحراقه في السويد.

ما يحصل في فرنسا، وردات الفعل على ما جرى في السويد، يسلّطان الضوء على فضيحة الغرب، ويعرّضان قيمه لاختبار آخر، لن تظلّ بعده كما قبله، أقلّه في نظر المغشوشين بهذه القيم.

على الغلاف

عن اللامساواة وتوحّش الشرطة

قراءات فرنسية في «كومونة الضواحي»

إعداد **ريم هاني**

بعد وفاة الشاب نائل برصاصة في الرأس أطلقها شرطيّ من مسافة قريبة، بذريعة عدم امتثال الشاب البالغ من العمر 17 عاماً لأمر بالتوقف خلال عملية تدقيق مروري في ضاحية نانتير غربي باريس، وما أشعلته هذه الحادثة من احتجاجات وأعمال شغب واسعة النطاق، شهدت مشاركة واسعة جداً لشبّان تقلّ أعمارهم عن ثمانية عشر عاماً، عاد النقاش حول تعديل قانون حصل في عام 2017، وما أنتجه هذا الأخير من زيادة في عنف الشرطة، جنباً إلى جنب مع ازدياد اللامساواة بين المدن والضواحي الفرنسية، إلى الواجهة بقوة.

في عام 2017، عمدت السلطات الفرنسية إلى «تخفيف» الشروط التي يمكن بموجبها لقوات حفظ الأمن استخدام سلاحها، فبات يُسمح للعناصر بإطلاق النار عندما يكون «من المرجّح أن يرتكب ركاب السيارة، أثناء هربهم، هجمات تهدّد حياتهم أو سلامتهم الجسدية أو سلامة الآخرين». وكنتيجة لهذا التعديل، الذي وصفه العديد من الخبراء القانونيين بالـ«غامض جداً»، شهد عام 2022 في فرنسا رقماً قياسياً من حالات الوفاة - 13 حالة - جراء إطلاق الشرطة النار على سائقين رفضوا الامتثال لعمليات التفتيش على جانب الطرقات. وفي مقابلة أجرتها صحيفة «Le Temps» السويسرية، التي تصدر باللغة الفرنسية، مع العالم السياسي المتخصص في قضايا الشرطة، والأستاذ في جامعة العلوم السياسية في غرونوبل، سيباستيان روشيه، أشار الأخير إلى أنّه بعد دراسة علمية للأرقام قبل وبعد خمس سنوات من تشريع عام 2017، وتفحّص كيفية تطور ممارسات الشرطة، أظهرت النتائج أنّ عدد الطلقات المميتة الموجّهة إلى السيارات المتحرّكة زاد خمسة أضعاف منذ عام 2017، مضيفاً أنّ مثل هذا التعديل منح الشرطة حرية أوسع لإطلاق النار، حتى خارج إطار الدفاع عن النفس، من دون أن يقترن هكذا «تغيير تنظيمي تاريخي» بجهد لتدريب قوات حفظ الأمن على كيفية التصرف.

ورأى روشيه، في المقابلة، أنّ أعداد «رفض الامتثال للتوقف» التي يتم الحديث عنها مبالغ فيها، ولو أنّها ارتفعت، معتبراً أنّها واحد من أسباب ارتفاع حالات إطلاق النار، لا السبب الرئيس. ولتدعيم فكرته، استشهد العالم بالأرقام التي تفيد بأن الشرطة الوطنية هي التي ارتكبت جرائم القتل هذه، لا قوات الدرك، بالرغم من أنّ حالات رفض الامتثال موزعة بالتساوي بين الاثنتين. ومن أسباب ذلك، بحسب روشيه، الإشراف المحلي الأضعف على الشرطة، و«خاصة في منطقة باريس التي يرغب جميع ضباط الشرطة في مغادرتها». وفي محاولة لتوصيف القتل الذي بات «ممنهجاً» ومن «الخصائص» الفرنسية، لفت روشيه إلى أنه في ألمانيا، كان هناك إطلاق نار مميت واحد خلال عشر سنوات بتهمة «رفض الامتثال»، مقابل 16 في فرنسا خلال عام ونصف عام، مستخلصاً أنّ «نموذج الشرطة» في فرنسا عدواني إلى حدّ ما وبشكل مخيف، أكثر من البلدان الأوروبية الأخرى، إنّما أقلّ منه في الولايات المتّحدة.

شبّه بعض الناشطين ما يحدث حالياً بالانتفاضات السابقة التي شهدتها الضواحي الفرنسية (أ ف ب)

الضواحي «المهمّشة»

وفي حديث إلى بعض الإذاعات الفرنسية، شبّه بعض الناشطين ما يحدث حالياً بالانتفاضات السابقة التي شهدتها الضواحي الفرنسية، مؤكّدين أنّه تم تهميش هذه الضواحي لفترة طويلة، وأنّ جميع المبادرات حسنة النية في الأحياء

> **من المظاهر التي لفتت الأنظار مشاركة عدد كبير من القاصرين في الاحتجاجات وأعمال العنف في المدن**

وتقتصر غالباً على الجمعيات، التي لا تقدّم الدعم الكافي الذي تحتاج إليه هذه الضواحي. ويرى مراقبون أنّ مثل هذه الانتفاضات في الأحياء الشعبية تقلق الطبقة السياسية، وتوضح بشكل أكبر التعقيدات التي تحول دون دمج تلك الأحياء مع المدينة، وفشل جميع المبادرات في الحدّ من «الشرخ» بين المركز والضواحي على أرض الواقع.

مشاركة «القاصرين»

ومن المظاهر التي لفتت الأنظار خلال الاضطرابات الأخيرة، مشاركة عدد كبير من القاصرين في الاحتجاجات وأعمال العنف في المدن. إذ قدرت صحيفة «لو فيغارو» الفرنسية عدد هؤلاء الشباب، مشيراً إلى أنّ ما «يذهله هو العنف الشديد لهذه العصابات الحضرية التي باتت أكثر تنظيماً». وفي مقابلة أجرتها «لو موند» مع معلّمين من مدارس في الضواحي الفرنسية، قال هؤلاء إنّهم «يدربون الطلاب على المواطنة، التي غالباً ما لا يلمسونها في ما بعد»، معربين عن حزنهم لأنّ «عدداً كبيراً من مثيري الشغب هم من أعمار طلابهم»، مشيرين إلى «الشعور بالغضب واليأس في أوساط الطلاب الحاليين والسابقين تجاه ممارسات الشرطة».

السبعينيات، كانت أعمال الشغب الحضرية تتكوّن بشكل أساسي من الشباب، مشيراً إلى أنّ ما «يذهله هو العنف الشديد لهذه العصابات الحضرية التي باتت أكثر تنظيماً».

> **«يعيشون في ألعاب فيديو»... ماكرون يصبّ غضبه على مواقع التواصل**

جماعات «منظّمة وشابّة» و«متّصلة»؛ بهذه العبارات وصف عدد من المراقبين الشبان الذين غالباً ما تكتّلوا، خلال الاضطرابات الأخيرة في فرنسا، في مجموعات صغيرة و«عنيفة»، مشيرين إلى أن هذه الاحتجاجات التي خرجت من الضواحي تختلف عن سابقاتها من ناحية الدور الكبير الذي تؤديه وسائل التواصل الاجتماعي فيها، ما دفع السلطات الفرنسية إلى التعهد باتّخاذ ترتيبات عدّة، على غرار تنظيم إزالة المحتوى الأكثر حساسية، وتقديم طلبات للحصول على هويّة أولئك الذين يستخدمون الشبكات الاجتماعية للتحريض على «الفوضى والعنف».

وتطرّق الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، بنفسه إلى دور وسائل التواصل الاجتماعي «المهمّ» في التحركات الأخيرة، ولا سيما «تيك توك» و«سناب شات»، من حيث المساعدة على تنظيم تجمعات عنيفة، والمساهمة في التشجيع على «تقليد» العنف في أماكن مختلفة، وجعل المواطنين الأصغر سنّاً في حالة «انفصال عن الواقع»، مؤكداً أنّه في بعض الأحيان «يكون لدينا انطباع بأن بعضهم يعيشون في الشوارع داخل ألعاب الفيديو» التي سمّمت عقولهم. ورأى ماكرون أيضاً أن تصوير أعمال العنف في مدينة ما، يشجّع أولئك الموجودين في مدينة أخرى على ارتكاب أعمال أشدّ عنفاً منها.

(أ ف ب)

وبالفعل، لاقت هذه الاحتجاجات تفاعلاً واسعاً على مواقع التواصل. فعلى «تيك توك» مثلاً، أقلق بعض المسؤولين الفرنسيين نشرُ معظم مقاطع الفيديو المرتبطة بأعمال العنف وتسليط الضوء عليها من خلال خوارزميات التوصيات القوية للمنصة، التي تقترح على المستخدمين مشاهدة صور أعمال الشغب من خلال استعراض عدد من الكلمات الرئيسة.

وبحسب فرانك كونفينو، مؤسس «مرصد» وسائل التواصل الاجتماعي ومستشار الاتصالات الرقمية والعامة، فإنّ أيّ حركة اجتماعية يجري تعزيزها في هذا العصر من خلال شبكات التواصل الرقمية. ويشير إلى أنّ خاصية الخرائط على «سناب شات» (SnapMap) تظهر مثلاً النقاط الساخنة في فرنسا في الوقت الفعلي لحدوث الاضطرابات فيها. إلا أنّه بالنسبة إلى الخبير نفسه، فهذا العنف كان ليحصل مع أو من دون مواقع التواصل الاجتماعي، نظراً إلى أنّ «الشعور بالضيق» في الضواحي أعمق من ذلك بكثير. ويتساءل في حديث مع صحيفة «أويست فرانس» (Ouest-France): «ألسنا نشهد انفجاراً في أعمال العنف التي تلت وباء كورونا في فرنسا المتعبة؟».

سوريا

مرّة أخرى، عاد ملف العودة الطوعية للاجئين السوريين إلى الواجهة، بعد قفزات سياسية واسعة في الملف السوري، عادت من خلالها دمشق إلى ممارسة دورها في «الجامعة العربية». وبذلك، تحوّل العمل الذي بدأته روسيا وسوريا لإبعاد الملف الإنساني عن طاولة السياسة، من جهود محدودة، إلى عمل أوسع انخرط فيه الأردن ولبنان والعراق، وأخيراً السعودية.

تنشيط ملفّ عودة اللاجئين

الجيران يسرّعون خطواتهم... والاستعدادات السورية تنطلق

علاء حلبي

يمثّل ملف اللاجئين السوريين أحد أبرز الملفات المعقّدة في الأزمة، لأسباب عديدة من بينها ارتباطه بعمليات إعادة الإعمار وتأهيل البنى التحتية المتضررة من الحرب، واستثمار الولايات المتحدة ودول أخرى لهذا الملف في عمليات الضغط المتواصلة والمتصاعدة على دمشق. ووضع ذلك دول الجوار التي تستضيف أكبر عدد من اللاجئين السوريين تحت ضغوط متعددة الطبقات، لتأتي الانفراجات السياسية الأخيرة، وخطة العمل المشتركة في إطار «المبادرة العربية»، فتحلحل بعض التعقيدات في الملف المذكور. ويبدو الأردن، الذي يستضيف، وفق إحصاءات رسمية، نحو 1,3 مليون سوري، بينهم أكثر من 675 ألف شخص يحملون صفة لاجئ وطالب لجوء، أكثر المتحمّسين لدفع عجلة العودة الطوعية، إذ تُعتبر هذه المسألة أحد أسس «المبادرة الأردنية» التي تطوّرت إلى شكل أوسع تنخرط فيه السعودية ودول عربية أخرى تحت مسمى «المبادرة العربية»، والتي تشمل إلى جانب اللاجئين، مسائل أخرى تتعلق بضبط الحدود، ودفع العملية السياسية، وغيرها. ويفسّر ما تَقدّم الطرح الأخير المتصل بتأسيس صندوق مشترك لتأمين التمويل اللازم لبدء تأهيل البنى التحتية في المناطق المدمّرة تمهيداً لإعادة اللاجئين، ما يعني المضي قدماً في المسار الروسي للحل في سوريا. وفصل ملف اللاجئين، ما أمكن، عن الملفات الأخرى، على اعتبار أن حلحلته من شأنها أن تؤثر على النقاط الباقية وتدفعها هي الأخرى إلى الأمام.

ويولي المسار الروسي، سواء عبر محادثات «أستانا» أو من خلال «الرباعية» التي تنخرط فيها طهران وأنقرة ودمشق وتهدف إلى خلق تعاون بين سوريا وتركيا مشابه للعمل الأردني – السوري، والعمل السوري – السعودي أخيراً، اهتماماً واضحاً للملف الإنساني، إذ تسعى روسيا وفق كل الطرق المتاحة إلى ضمان المضي قدماً في هذا الملف، ما يفسّر الجدل المتواتر في أروقة مجلس الأمن حول ملف المساعدات الإنسانية العابرة للحدود، وإصرار موسكو على وضع بند واضح يتعلق بدعم مشاريع «التعافي المبكر» كشرط لتمرير المساعدات عبر معبر باب الهوى في إدلب، بالإضافة إلى تمرير مزيد من المساعدات عبر خطوط التماس (عن طريق دمشق)، ما يضمن بالإضافة إلى تنشيط ملف عودة اللاجئين، توزيعاً عادلاً للمساعدات.

في المقابل، تقف الولايات المتحدة ودول في الاتحاد الأوروبي، في محاولة لعرقلة معالجة ملف اللاجئين، والذي تريد هذه الدول، وفق تصريحات عديدة لمسؤوليها «ثمناً سياسياً» لحلحلته، وتمكّنت بالفعل من «فرملة» جهود سابقة لإعادة دفعات من اللاجئين من الأردن ولبنان، سواء عبر الضغوط السياسية والتلويح بالعقوبات الأميركية، أو عن طريق حملة دعائية كبيرة أثّرت على قسم كبير من الراغبين في العودة، ما أدى إلى تجميد حملات العودة بشكل مؤقت. غير أن هذا التجميد ترافق مع تخفيض مستمر في حجم المساعدات الأممية للاجئين، الأمر الذي تسبّب بمضاعفة الآثار الاقتصادية والإنسانية عليهم - علماً أن قسماً كبيراً منهم يعيشون في ظروف غير إنسانية أصلاً -، وعلى الدول المضيفة، التي تعاني أساساً مشاكل اقتصادية معقّدة.

في الوقت الحالي، وبينما يستعد لبنان لإعادة تنشيط العودة الطوعية، بعد مناقشات عديدة مع الجانب السوري، ومع أطراف عربية أخرى منخرطة في «المبادرة العربية»، يستعد الأردن بدوره للمضي على الطريق نفسه. وفي هذا الإطار، أكدت مصادر عربية متقاطعة، لـ«الأخبار»، أن الحكومة السورية أبدت مرونة كبيرة رغبةً منها في تسريع وتيرة حلّ مشكلة اللاجئين، عن طريق توسيع نطاق عمل «مراكز المصالحة»، وتقديم ضمانات للراغبين في العودة، من بينها تجهيز مراكز استقبال مؤقت يمكن للراغبين السكن فيها، ريثما يتم تأهيل البنى التحتية في مناطقهم المدمّرة، بالإضافة إلى تشكيل لجان لتسهيل حلّ بعض المشكلات الورقية المتعلقة بالسجل المدني، وتقديم فترات سماح قد تصل إلى ستة أشهر للمتخلّفين عن الخدمة العسكرية ليقوموا بترتيب أوضاعهم قبل الالتحاق بالجيش، في استعادة لمعظم بنود المصالحة في الجنوب السوري، والتي أثمرت، على رغم وجود بعض الخروقات

> **يجري الحديث عن استعداد وفد حكومي لبناني لزيارة دمشق**

بين وقت وآخر، إنهاء الحرب في درعا، وإعادة بشكل تدريجي الحياة إلى الجنوب.

وأوضحت المصادر، التي ذكّرت بأن الموقف الأميركي والغربي، والدعاية المستمرّة ضد حملات العودة الطوعية، أضرّا بالفعل بهذا الملف، أن عملية تنشيط العودة ستتمّ على مراحل متلاحقة، تبدأ بعودة دفعات صغيرة، تتبعها دفعات أكبر، ما يتطلّب مناقشة بين سوريا والدول المضيفة للاجئين، لتحديد الأعداد ومواعيد العودة، بهدف تأمين مراكز إقامة ملائمة، بالإضافة إلى وضع خطة لتأهيل البنى التحتية المدمرة في المناطق التي ينحدر منها اللاجئون.

ويجري الحديث عن استعداد وفد حكومي لبناني لزيارة دمشق، التي زارها فعلاً وزير المهجرين في حكومة تصريف الأعمال، عصام شرف الدين، الأسبوع الماضي، وأجرى لقاءات مع مسؤولين سوريين بينهم وزيرا الداخلية والإدارة المحلية، ليعلن أن دمشق أبدت استعدادها لاستقبال 180 ألف لاجئ كدفعة أولى، مضيفاً، في تصريحات نشرتها وكالة «سوبتنيك» الروسية، أن «الحكومة السورية قدّمت وعوداً بالنظر في أوضاع كل النازحين وإعادة التوظيف للراغبين، وإمكانية إعطاء عفو رئاسي يشمل جميع المواطنين، حتى من حمل السلاح منهم، وذلك ليشمل كل الفئات النازحة، حتى جهات المعارضة السورية الراغبة بالعودة. أما بالنسبة إلى من لا يرغب بالعودة من اللاجئين السياسيين، فعليه أن يقدّم طلب لجوء سياسي إلى بلد ثالث من خلال مفوضية اللاجئين».

من جهتها، تتابع تركيا، المنخرطة في الوقت الحالي في دراسة مشتركة مع سوريا لخريطة الطريق الروسية للتطبيع بين البلدين، التضييق على اللاجئين السوريين، حيث تقوم بشكل يومي بترحيل العشرات إلى الشمال السوري، في استكمال لسياسة بدأتها قبل نحو عامين بالتوازي مع بدء العمل على إنشاء مجمعات سكنية في سوريا على الشريط الحدودي، لتوطين لاجئين سوريين «موثوقين»، بهدف إنشاء حزام بشري موالٍ لها قرب حدودها الجنوبية. وبحسب مصادر سورية معارضة تحدثت إلى «الأخبار»، فإن السلطات التركية أصدرت أوامر بالحد من تنقّلات السوريين بين الولايات التركية، حيث بات يتطلب التنقّل الحصول على إذن من السلطات التركية التي لا تمنحه إلا للضرورة القصوى، فيما يتم اعتقال وترحيل أي سوري ينتقل من دون إذن

وتضيف المصادر أنه يجري ترحيل أي سوري يشتكي منه الأتراك، حتى لو كانت الشكاوى كيدية، مضيفةً أن السلطات التركية تقوم بنقل هؤلاء السوريين إلى المعابر الحدودية مع سوريا، وتسلّمهم للفصائل التي تتحكم بالمعابر، وتصدر بحقهم قرارات بمنع دخول الأراضي التركية.

وعلى رغم الضغوط التركية المتواصلة على اللاجئين، الذين تقول السلطات التركية إن عددهم يبلغ نحو 3,5 ملايين لاجئ، بعد عودة نحو 500 ألف لاجئ، ضمن الحملات السابقة، يتطلّب حل هذا الملف انخراط أنقرة في تعاون واضح المعالم مع دمشق، الأمر الذي تحاول موسكو وطهران توفيره عن طريق المصالحة بين البلدين. ويعني ما تقدّم، ارتباط هذا الملف بملفات إشكالية أخرى، في ظل إصرار دمشق على أن تؤدي الاتفاقات بين البلدين إلى سحب تركيا قواتها من سوريا ووقف دعم الفصائل، ومن بينها «هيئة تحرير الشام»، وفي المقابل، استمرار أنقرة في ربط وجودها العسكري بما تعتبره «مخاطر إرهابية» في إشارة إلى الأكراد. وتسود توقّعات بتحقيق خطوات ملموسة بين البلدين، بعد الاتفاق على دراسة خريطة الطريق الروسية، وفي ظلّ بدء التسخين الميداني في إدلب، أولى وجهات التوافق السوري - التركي المتوقّع، لما تحقّقه هذه المحافظة من مصالح مشتركة، من بينها فتح الطرق الدولية. وقد يمكن اعتبار ذلك مؤشراً إلى بدء عمل مشترك أوسع في ملف اللاجئين السوريين، وفق أسس مشابهة للعمل مع الأردن ولبنان، والذي دخل مرحلة التسارع.

صاروخ سوري في سماء النقب

أطلقت الدفاعات الجوية السورية، فجر أمس، صواريخها باتجاه طائرات العدو الإسرائيلي التي كانت تنفّذ غارات على منطقتي حمص وطرطوس وسط سوريا. وبعد دقائق قليلة، سُمع دوي انفجار كبير في فلسطين المحتلّة، ليتبيّن أن صاروخاً سورياً، من طراز (سام-5 / S-200)، سقط في بلدة رهط شمال النقب المحتل، بعد أن انفجر في السماء عبر آلية الانفجار الذاتي، والتي تتفعّل تلقائياً عندما يبلغ الصاروخ مداه النهائي البالغ 400 كم، من دون أن يصيب هدفه. وبعد وقت قصير، عادت الطائرات الإسرائيلية لتنفّذ غارات جديدة، استهدفت فيها الموقع الذي انطلق منه صاروخ الدفاع الجوي في سوريا، وكذلك مواقع أخرى تابعة لقوات الدفاع الجوي في الجيش السوري.

وتعليقاً على الحدث، قال رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية السابق، الجنرال تامير هايمان، إن «الصاروخ (السوري) ظلّ في الجو لعدة دقائق، وانفجر على ارتفاع شاهق، ولم تكن هناك مرحلة لم يكن فيها تحت السيطرة الكاملة، ولكن تم استبعاد اعتراضه (عبر منظومات الدفاع الجوي) لما شكّله ذلك من مخاطر أكبر»، فيما رجّحت صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن يكون الصاروخ قد أُطلق باتجاه إسرائيل عمداً، وأن لا يكون الأمر مجرّد حادث انزلاق.

وليست هذه المرة الأولى التي تخترق فيها صواريخ الدفاع الجوي السوري سماء الأراضي المحتلة، حيث انفجر صاروخ مضاد للطائرات، في شباط من العام الماضي، في سماء مستوطنات شمال الضفة، من دون أن يجري اعتراضه، وكذلك في نيسان 2021، عندما سقط صاروخ سوري في النقب المحتل.

(الأخبار)

جنود إسرائيليون قرب دبابة خلال مناورة للجيش قرب كيبوتز يُطلق عليه اسم «تراميم» في الجولان المحتل (أ ف ب)

تقرير

غموض يلفّ تحييد مالي: لا تغييرات تجاه إيران؟

طهران - **محمد خواجوئي**

أوجدت مراجعة الترخيص الأمني للمبعوث الأميركي الخاص إلى إيران، روبرت مالي، وتعليق مهامّه، وما أعقب ذلك من تعبير مجلس النواب الأميركي عن «قلقه» إزاء ما أطلق عليه «الإجراءات المُضلّلة» لوزارة الخارجية الأميركية في هذا الخصوص، ظروفاً غامضة ومعقّدة، وعلى وجه التحديد في إطار ما يتمّ تداوله من أخبار متناقضة حول المحادثات المباشرة وغير المباشرة بين إيران والولايات المتحدة، واقتراب الطرفَين من تفاهم بحدّه الأدنى لإدارة التصعيد. وبدت القضيّة مع إعلان الناطق باسم الخارجية الأميركية، ماث ميلر، الخميس الماضي، أن «روبرت مالي في عطلة إجبارية، ويعمل إبرام بالي - مساعد مالي - مبعوثاً خاصاً بالوكالة إلى إيران، ويقود عمل الوزارة في هذا الشأن»، ليردّ مالي، بعدها بساعات، على أسئلة وسائل الإعلام، بالقول: «أُبلغتُ أن ترخيصي الأمني قيد المراجعة. لم أحصل على أيّ معلومات أخرى، لكنّي أتوقّع أن ينتهي التحقيق إلى نتيجة طيبة وقريباً. في غضون ذلك، أنا في إجازة إجبارية».

وفي أعقاب هذه التصريحات، نشرت وسائل إعلام أميركية معلومات عن التحقيق، إذ أبلغ مسؤول أميركي، شبكة «سي إن إن»، أن «الترخيص الأمني مالي عُلّق في خضمّ التحقيقات الأمنية الدبلوماسية لوزارة الخارجية في شأن سوء التعامل المحتمل مع الوثائق السرية». وفيما لم تُقدّم تفاصيل في شأن «سوء التعامل المحتمل مع الوثائق السرية» هذا، غير أن تأكيد التهمة سيعني متاعب جادّة لمالي ولوزارة الخارجية. وأفاد مسؤول أميركي آخر، تحدّث إلى «سي إن إن»، أيضاً، بأن «روبرت مالي بقي يزاول عمله لمدّة، بعد بدء تحقيقات وزارة الخارجية الأميركية، لكنه مُنع من الوصول إلى الوثائق السرية». وبناءً على ذلك، أدّى إطلاق هذه التحقيقات إلى «تعليق الترخيص الأمني لروبرت مالي»، خلال الشهرَين الماضيَين. وكان مالي عُيّن مبعوثاً أميركيّاً خاصّاً إلى إيران في كانون الثاني عام 2021، بعد فترة قصيرة من تولّي جو بايدن السلطة. وتمثّلت

> **كانت «لجنة الشؤون الخارجية» في مجلس النواب طالبت مالي بوضعها في صورة المحادثات غير المباشرة التي تجريها إدارة بايدن مع إيران**

مهمّته الرئيسة في المضيّ قُدُماً في المحادثات غير المباشرة مع طهران لإحياء الاتفاق النووي الذي انسحبت منه إدارة دونالد ترامب في عام 2018، علماً أن هذه المحادثات توقّفت في صيف العام الماضي، من دون أن تتمخّض عن نتيجة محدّدة. وإبّان المفاوضات التي أفضت إلى إبرام الاتفاق النووي عام 2015، كان مالي مديراً لـ«مجموعة الأزمات الدولية» التي كانت تقيم علاقات وثيقة مع الجمهورية الإسلامية والإدارة الأميركية آنذاك. واتُّهم الرجل، من قِبَل بعض الأوساط الأميركية، بالمرونة إزاء إيران وبمجاراتها.

وبعد يوم واحد من الإعلان عن نبأ تعليق الترخيص الأمني لمالي، دخل مجلس النواب الأميركي على الخطّ، لتتّخذ القضيّة تالياً منحًى جديداً وأكثر تعقيداً، بينما تتّجه لتتحوّل إلى خلاف بين الحكومة والكونغرس الأميركيَّين. وفي هذه الأثناء، طالب رئيس «لجنة الشؤون الخارجية» في مجلس النواب، الجمهوري مايكل ماكول، وزير الخارجية أنتوني بلينكن، بإطلاع الكونغرس على تفاصيل التحقيق، قائلاً إن «التقارير حول تعامل روبرت مالي، وما إذا كان قد ضلّل وزارة الخارجية والكونغرس والرأي العام الأميركي، تثير قلقاً جادّاً». وأضاف أن «تقاعُس وزارة الخارجية في إطلاع الكونغرس» على ملفّ مالي يُبرز في أفضل الحالات «انعدام الصراحة»، و في أسوئها «معلومات خاطئة متعمّدة، وضمناً غير قانونية».

ومنذ منتصف نيسان الماضي، كانت «لجنة الشؤون الخارجية» في مجلس النواب قد طالبت مالي بوضعها في صورة المحادثات غير المباشرة التي تجريها إدارة بايدن مع إيران حول البرنامج النووي، واعتقال أميركيين في هذا البلد. وبحسب ماكول، كان مسؤولو وزارة الخارجية قالوا، في حينه، إنه لا يمكن مالي أن يدلي بشهادة أو وجهة نظر «لأنه في عطلة بسبب مرض أحد أفراد الأسرة القريبين». وبحسب رئيس اللجنة، فإن وزارة الخارجية لم تعلن أن الترخيص الأمني لمالي قد عُلّق، أو تتمّ دراسته، أو أنه يخضع للتحقيق «على خلفية مخالفة محتملة»، مشيراً أيضاً إلى أن الاجتماع المغلق للكونغرس والذي عُقد قبل نحو شهر ونصف شهر، حضرته كلّ من نائبة وزير الخارجية ويندي شيرمان، ومساعد روبرت مالي أبرام بالي، لكن مالي تغيّب عنه. والآن، يُطالب مايكل ماكول، في رسالته، بلينكن، بإبداء الشفافية حول هذا الموضوع، ويدعو إلى تقديم «كلّ الوثائق والاتصالات والمراسلات المتعلّقة بدراسة أو تعليق» الترخيص الأمني لروبرت مالي، وكذلك «التحقيق في شأن سوء تعامل مالي»، إلى الكونغرس. ومن جهته، غرّد السناتور الجمهوري، ماركو روبيو، عبر «تويتر»، قائلاً إن «الوضع الخاص بمالي يدفع الكونغرس، وأكثر من أيّ وقت مضى، إلى تسليط الضوء بدقّة على الصفقة

أكدت مصادر مطلعة أن مالي لم يشارك في المحادثات التي جرت مع الإيرانيين في مطلع أيار (من الويب)

الاتفاق النووي المبرم عام 2015 بشكل كامل. ومع ذلك، أكدت مصادر مطلعة أن روبرت مالي لم يشارك في المحادثات التي جرت مع الأطراف الإيرانية في مطلع أيار الماضي في سلطنة عمان، بل إن منسق شؤون الشرق الأوسط في البيت الأبيض، بريت ماكغورك، رئيس الوفد الأميركي.

ويعني غياب مالي عن محادثات مسقط، أن البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي الأميركيَّين، تولّيا توجيه وإدارة المحادثات مع إيران، وبالتالي تنحية مالي جانباً.

وكانت صحيفة «نيويورك تايمز» الأميركية ذكرت أن مالي، وحتى قبل نشر الأنباء التي تحدّثت عن تعليق ترخيصه الأمني، اضطلع في الظاهر بدور باهت في سياسات الولايات المتحدة تجاه الجمهورية الإسلامية الإيرانية. كذلك، كان للأنباء والتطوّرات المتعلّقة بمالي، صدًى في إيران، على رغم أن السلطات الرسمية لم تعلّق، إلى الآن، على هذا الموضوع. ومع ذلك، فقد فسّرت وكالة الأنباء الرسمية الإيرانية (إرنا)، في تقرير لها، «عطلة» مالي، «بإقصائه من منصبه»، ورحّبت بذلك. وكتبت في تقرير بعنوان «ما الرسائل التي يحملها إقصاء مالي؟»، إن ما جرى يمثّل تطوّراً في مسار «التوصّل إلى اتّفاقات مع طهران». أمّا موقع «نور نيوز» القريب من مجلس الأمن القومي الإيراني، فقد ألقى نظرة مختلفة على الأمر، معتبراً أن استبدال روبرت مالي لا ينطوي على رسالة إلى إيران في ما يخصّ المحادثات. وكتب: «إنّ البعض يرى أن استبدال روبرت مالي ينطوي على رسالة إلى إيران بخصوص المحادثات الرامية إلى رفع العقوبات، في حين أن السياسة الخارجية للدول غير مرتبطة بالأشخاص، بل هي حصيلة القرارات الجماعية التي تُتّخذ على مستوى الدولة».

وقبل هذه التعليقات، قال منسّق الاتصالات الاستراتيجية في مجلس الأمن القومي الأميركي، جون كيربي، في تعليقه على مدى الأسابيع الأخيرة، عدّة جولات من المحادثات في سلطنة عمان ونيويورك، فسّرها البعض بأنها تهدف للتوصّل إلى اتفاق مؤقّت ومحدود، في ضوء الظروف التي بات فيها من الصعب إحياء السرية التي يُراد إبرامها مع إيران».

وأجرت طهران وواشنطن، على مدى الأسابيع الأخيرة، عدّة جولات من المحادثات في سلطنة عمان ونيويورك، فسّرها البعض بأنها تهدف للتوصّل إلى اتفاق مؤقّت ومحدود، في ضوء الظروف التي بات فيها من الصعب إحياء السرية التي يُراد إبرامها مع إيران».

العراق

انطلاق الحملات الانتخابية: فرص التغيير ضئيلة

انطلقت الحملة الانتخابية لانتخابات مجالس المحافظات في العراق، والمقرّرة في نهاية العام الحالي، مع افتتاح مهلة التسجيل. ويأتي ذلك في ظلّ توقّعات بهيمنة الأحزاب الكبرى على العملية الانتخابية، كما كان الأمر سابقاً، بعدما نجحت هذه الأحزاب في فرض قانون انتخابي مناسب لها، هو قانون «سانت ليغو» النسبي على قاسم انتخابي يبلغ 1.7

بغداد - **فقار فاضل**

ثلاثون يوماً أمام الأحزاب والكيانات السياسية العراقية، للتسجيل لدى «المفوضية العليا لانتخابات»، من أجل خوض انتخابات مجالس المحافظات المقرر إجراؤها في نهاية العام الحالي. وبلغ عدد الأحزاب المسجّلة والمجازة من قبل دائرة شؤون الأحزاب 269، بينما ما زالت إجراءات تسجيل نحو 77 حزباً قيد الدراسة. وتستمرّ مهلة التسجيل التي افتتحتها المفوضية في الأول من تموز الجاري حتى الثلاثين منه، فيما حدد البرلمان العراقي يوم 18 كانون الأول المقبل موعداً نهائياً لإجراء الانتخابات. وحدّدت المفوضية شروطاً لتسجيل الأحزاب، من خلال تقديم قائمة لا تقلّ عن 500 داعم، إضافة إلى فرض مبالغ مالية لمشاركة التحالفات تصل إلى 10 ملايين دينار. أما للحزب فستكون 5 ملايين دينار، وللمرشح المنفرد مليون دينار عراقي. ويبلغ عدد الناخبين الذين يحق لهم الإدلاء بأصواتهم في انتخابات مجالس المحافظات 28 مليون ناخب، بعد إضافة مواليد 2004 و 2005، بينما لا يتجاوز عدد المحدّثين بياناتهم بايومترياً 18 مليوناً فقط، ما يعني أن أكثر من 10 ملايين ناخب يمكن أن يُحرموا من التصويت في الانتخابات المقبلة ما لم يحدّثوا بياناتهم وفق القانون الانتخابي الحالي. وبعد التعديل الثالث لقانون الانتخابات لعام 2018، فإن البطاقة البايومترية أصبحت هي الأساس في الانتخابات المحلية المقبلة، فضلاً عن احتساب الأصوات بالطريقتين اليدوية والإلكترونية. وكان حلّ مجلس النواب الاتحادي مجالس المحافظات، استجابة لمطالب الاحتجاجات الشعبية التي اندلعت في تشرين الأول عام 2019، بسبب التشكيك في عمل تلك المجالس واتهامها بهدر المال العام، وتفشي الفساد المالي والإداري.

وفي هذا الإطار، يقول مدير قسم تسجيل الأحزاب في مفوضية الانتخابات، رياض كاظم، لـ «الأخبار»، إن «التحالفات بدأت تسجّل وتدقّق معلوماتها لدينا، استعداداً للانتخابات المقبلة»، ويقسم الأحزاب إلى نوعين: الأحزاب القديمة التي لديها رغبة كبيرة في المشاركة، وكذلك الأحزاب الجديدة المسماة بالتحالفات الجديدة والتي تجري عليها تعليمات وإجراءات التحالفات السابقة من دفع رسوم وشروط وتدقيق للمعلومات. ويبيّن أن عدد الأحزاب الرسمية يبلغ 269 حزباً مسجلاً في دائرة الأحزاب. بينما الأحزاب قيد التسجيل يبلغ عددها 77 حزباً، سوف يصبح بإمكانها التحالف مع أي جهة عند اكتمال الإجراءات.

ويلفت مسؤول في «المفوضية العليا»، اشترط عدم ذكر اسمه، بدوره، إلى أن «الأحزاب الكبيرة (القوى السياسية الكلاسيكية) هي المسيطرة على العملية الانتخابية، وهناك تدخل واستحواذ واضحان منها لفرض سير الانتخابات وفق رغبتها». ويضيف المسؤول، في تصريح إلى «الأخبار»، أنه «خلال الفترة السابقة، كانت هناك ضغوط أبدتها قوى سياسية لتغيير أعضاء في المفوضية، ومنهم رئيس مجلس المفوضين القاضي جليل عدنان، الذي قدم استقالته بعدما ضاقته الأحزاب بأساليب متعددة، فضلاً عن أن الحكومة السابقة كانت أيضاً تضغط عليه خلال انتخابات عام 2021 البرلمانية». ويشير إلى «مسألة تحايل الأحزاب خلال مرحلة التسجيل بالقول إنها تعتمد على شركات ورجال أعمال في الدعم المالي، بينما ترجع هذه الأموال إلى المال السياسي الفاسد أو أموال مسروقة من خزينة الدولة لدعم مشروعها أو دعايتها السياسية».

من جهته، يؤكد مسؤول الفريق الإعلامي للمفوضية، عماد جميل، أن الإجراءات الإدارية والفنية والمالية والأمنية جاهزة، قائلاً إن «كلّ مكاتبنا في المحافظات جهّزت لجانها للعمل في مختلف الاختصاصات والمهام المنوطة بها»، ويلفت إلى أن «المفوضية تسلّمت الدفعة المالية الأولى، وهذه الدفعة بإمكانها تسيير عملها». وبشأن التحالفات، يُفيد «الأخبار» بأن التحالفات الموجودة حالياً مكوّنة من 41 تحالفاً، و«من المفترض أن تحدّث هذه التحالفات بياناتها، لأن بعض الأحزاب قد تنسحب منها، وبعض الأحزاب قد تنتمي إليها، ودائرة الأحزاب تعتمد على آخر القوائم المقدمة». ويوضح أن «التحالفات التي تشكّلت حديثاً والتي تريد المشاركة في الانتخابات، عليها أن تخضع لمجموعة شروط، ومنها اسم التحالف الذي يجب ألا يكون متشابهاً مع أسماء التحالفات الأخرى، واختيار رئيس التحالف وأيضاً دفع الرسوم».

> **10 ملايين ناخب يمكن أن يُحرموا من التصويت ما لم يحدّثوا بياناتهم بايومترياً**

أما السياسي العراقي، عمار العزاوي، فيتوقع أنه «في ظلّ صيغة القانون الجديد (سانت ليغو المعدل على اسم انتخابي 1,7)، فالمنافسة ستكون بين الكتل الكبيرة والتحالفات الكبيرة، ما يعني أن الكتل الصغيرة لن تستطيع أن تنافس الكتل الكبيرة. لذلك يجب على الجميع أن يُعدّ العدة، وخصوصاً أن بعض الكتل بدأت تستعدّ منذ الآن بمرشحيها وإعطاء برامج لمرشحيها والانتشار في المناطق». ويوضح أن «القانون الجديد جعل من المحافظة دائرة واحدة، وهذا جعل المنافسة قوية بين المرشحين وبين من يريد أن يفوز ويحصل على أعلى الأصوات على مستوى المحافظة».

وفي السياق نفسه، يشير مصطفى مشعان، وهو ممثل عن حزب «الاتجاه الوطني» (أحد الأحزاب الناشئة)، إلى «أننا لم نكن سابقاً نملك إجازة، لكننا قرّرنا أن تكون هذه مشاركتنا الأولى في انتخابات مجالس المحافظات». ويدافع عن مشاركة حزبه في الانتخابات بالقول إنها «جاءت ضمن إطار التغيير بعد سيطرة الأحزاب الكبيرة في السلطة وهيمنتها على الشارع والدولة». ويرى مشعان أن «فرصة الأحزاب الصغيرة ضعيفة، لكننا سنطرح برنامجنا وعملنا سيكون واضحاً». ولا يستبعد فكرة التحالف مع أحزاب كبيرة، ولكن حسب رؤية الحزب وبرنامجه ومقبوليّته في الشارع، وكذلك أن يكون التحالف مع أشخاص «لهم سجل أبيض وليس أسود».

تقرير

الأضحى يجدّد المعاناة: لا طرقات آمنة لتنقّل اليمنيين

ضاعفت الطرقات البديلة غير المعبّدة في اليمن قضية الطرقات المغلقة في أولوية أي معاناة السفر خلال أيام عيد الأضحى. وتسبّبت بسقوط المزيد من الضحايا في المناطق الصحراوية والمنحدرات الجبلية والأودية، لتعيد ملف الطرقات المغلقة، والمتعثّر في أروقة مكتب المبعوث الأممي هانس غروندبرغ، إلى واجهة الاهتمامات الشعبية

صنعاء - **رشيد الحداد**

على مدى الأيام الماضية، تصاعدت مطالب شرائح واسعة من المغتربين اليمنيين بفتح الطريق الدولي الرابط بين صنعاء ومحافظتي مأرب وحضرموت، بعد تزايد الضحايا في الطريق الصحراوي الذي يُجبر المواطنين على المرور عبره أثناء عودتهم أو ذهابهم إلى الأراضي السعودية. ويصف السائق فيصل عبدالله، الطريق الصحراوي الرابط بين منفذ الوديعة الذي يصل اليمن بالسعودية ومنطقة البيتمة شرقي الجوف، بـ«المميت»، وينصح المغتربين العائدين من المملكة بعدم المرور عليه من دون أن يكون معهم دليل مسلّح لكي يجنبهم الوقوع في شراك قطّاع الطرق الذين ينتشرون عليه ويصطادون ضحاياهم بشكل يومي. ويلفت عبدالله، في حديث إلى «الأخبار»، إلى أن «الكثير من المغتربين يتوهون في الصحراء، والبعض منهم لا يتمّ إنقاذهم لانقطاع خدمات الهاتف النقال في تلك الصحاري التي تمتد من شرق الجوف إلى غرب حضرموت وتنعدم فيها أي خدمات». ويضيف فيصل الذي يعمل في مجال النقل المتوسط من صنعاء إلى المنفذ الحدودي الذي يسلكه أكثر من مليون مغترب سنوياً من إجمالي ثلاثة ملايين يمني يعملون في السعودية، إلى أن السفر على الطريق الصحراوي في الجوف صار إجبارياً بالنسبة إلى الراغبين في السفر إلى حضرموت أو السعودية، ويتمنى أن يتم وضع قضية الطرقات المغلقة في أولوية أي وساطات محلية أو إقليمية أو دولية بين أطراف الصراع، لافتاً إلى أن إنهاء هذه المعاناة ممكن في ظل حالة التهدئة التي تشهدها الجبهات، خاصة أن فتح الطريق الدولي بين صنعاء ومدينة مأرب المغلقة منذ منتصف 2016، سيسهّل مرور المركبات ويقلّل من الخسائر البشرية والمادية التي يدفعها المغتربون باستمرار منذ سنوات.

والواقع أن هذا الملف الإنساني الذي وضعته اللجنة العسكرية في صنعاء ضمن أولوياتها منذ دخول وقف إطلاق النار حيز التنفيذ مطلع نيسان 2022، ترفض الحكومة الموالية لـ«التحالف» في عدن حسمه بشكل كلي، وتركّز مطالبها على فتح طرقات تعزّ حصراً. وعلى رغم إطلاق صنعاء مبادرات أحادية تمثّلت في فتح طرقات عبور آمنة في تعزّ، إلا أن

> **قطّاع الطرق يصطادون ضحاياهم من المغتربين إلى السعودية بشكل يومي**

المساعي التي بُذلت في هذا الجانب، فشلت في عدة جولات رعتها الأمم المتحدة في عمّان العام الماضي، جراء رفض وفد عدن مقترحات أممية قدّمت الشهر الفائت، تركّزت على فتح طرقات آمنة في تعزّ والضالع ومأرب كخطوة أولى، وتأجيل النقاش حول الطرقات التي لا تزال مثار خلاف إلى مرحلة مقبلة.

وما قبل العدوان على اليمن، كانت الرحلة من صنعاء إلى مأرب بالسيارة تستغرق على الأغلب ساعتين إلى ثلاث، عبر ثلاثة طرق: الأول صنعاء - الفرضة - مفرق الجوف - مأرب، والثاني صنعاء - خولان - صرواح - مأرب (أغلق منتصف 2016)، والثالث صنعاء - ذمار - البيضاء - مأرب. وبعد إغلاق الطريقَين الأوّلين، بقي أطول الطرق والرابط ما بين شمال شرق البيضاء وجنوب مأرب، والذي تستغرق الرحلة عبره سبع ساعات، آخر الطرق المعبّدة المفتوحة أمام اليمنيين. إلا أنه نتيجة المواجهات المسلحة في المناطق الواقعة بين البيضاء ومأرب وشبوة خلال النصف الثاني من عام 2021، أغلق هذا الطريق أيضاً في وجه المسافرين، وهو ما ضاعف معاناة الآلاف من المغتربين الذين أجبروا على التنقّل عبر طرق بديلة صحراوية أو جبلية، تستغرق الرحلة عبرها 20 ساعة للوصول إلى منفذ الوديعة البري.

أما الرحلة من تعز إلى عدن، فكانت تستغرق ساعتين ونصف ساعة، إلا أن المواجهات التي اندلعت خلال السنوات الماضية في منطقة كرش الواقعة في مديرية القبيطة شمالي لحج، واستهداف طيران «التحالف» في نيسان 2015، جسر عقان الذي يُصنّف كواحد من أكبر الجسور في اليمن بطول 180 متراً، أديا إلى إغلاق الطريق الدولي، ليدفعا المواطنين إلى التنقّل عبر طرق غير معبّدة شديدة الوعورة تستغرق الرحلة عبرها من ثمانٍ إلى عشر ساعات. والأسبوع الماضي، خسر العشرات من اليمنيين أرواحهم على طريق سائلة - القبيطة جراء نزول سيل مفاجئ نتج منه جرف عدد من السيارات القادمة من عدن إلى تعز عشية العيد.

وعلى رغم إغلاق الطريق الشرقي الذي كان يربط بين صنعاء ومحافظة الضالع منذ عام 2018، إلا أن هناك طرقاً بديلة أقل خطورة يسلكها السائقون للوصول إلى الضالع عبر طريق يربط محافظة إب بالضالع.

وكانت صنعاء قد أطلقت خمس مبادرات لفتح ممرات آمنة في عدد من المحافظات، فيما قادت شخصيات اجتماعية عدداً من المحاولات لفتح الطرقات في تعز، إلا أن تلك المبادرات اصطدمت بحسابات عسكرية ومصالح مادية، بما فيها اتفاق «استكهولم» بخصوص تعز. ونظراً إلى المعاناة الناتجة من إغلاق الطرقات، احتل هذا الملف أولوية المحادثات التي جرت بين الأطراف بعد دخول الهدنة حيز التنفيذ. ومطلع العام الجاري، قدّم المبعوث الأممي عدة مقترحات أبرزها المبادرة الأخيرة التي طالب فيها الطرفين بالموافقة على الفتح التدريجي للطرقات، داعياً إلى فتح منافذ إنسانية في تعز ومحافظات أخرى.

الطرقات البديلة غير المعبّدة في اليمن تضاعف معاناة السفر خلال أيام عيد الأضحى (أ ف ب)

خسر منتخب لبنان امام الهند بركلات الترجيح في نصف نهائي دورة جنوب اسيا الودية (موقع الاتحاد اللبناني)

الكرة اللبنانية

منتخب لبنان يُنهي معسكره الأطول: ماذا بعد؟

انتهى معسكر منتخب لبنان الأول لكرة القدم في الهند، بعد خروجه من نصف نهائي دورة اتحاد جنوب اسيا الودية المقامة في الهند. انتهى المعسكر الأطول الذي ناهزت مدته الشهر تقريباً والذي خاض خلاله المنتخب اللبناني ثماني مباريات، كشفت العديد من النقاط التي سيُبنى عليها في مشوار تحضير المنتخب اللبناني لبطولة كأس اسيا التي سيشارك فيها مطلع العام المقبل في قطر

عبد القادر سعد

26 يوماً أمضاها لاعبو منتخب لبنان الأول لكرة القدم في الهند، شاركوا خلالها في دورتين وديتين تحضيراً لبطولة آسيا في قطر. هذه البطولة التي تُعتبر الهدف الأهم لكرة القدم اللبنانية في المرحلة الحالية والمقبلة. هي الفترة الأطول التي يقضيها اللاعبون خارج بلدهم بعيداً عن عائلاتهم وفي ظل ظروف صعبة في بعض الأحيان. أنهى المنتخب اللبناني مشاركته في الدورتين وصيفاً للأولى، ووصوله إلى نصف النهائي في الثانية ليخسر أمام صاحب الأرض بركلات الترجيح بعد التعادل سلباً في الوقتين الأصلي والإضافي. عديدة هي الانتقادات التي وُجّهت إلى لاعبي المنتخب اللبناني في بعض المباريات، لكن لا شك أن هذا المعسكر الطويل حمل في طياته العديد من الإيجابيات من جهة، ووضع خارطة طريق للمنتخب في المرحلة المقبلة.

النقطة الأولى هي عدد المباريات التي خاضها لاعبو المنتخب اللبناني خلال فترة بدأت في 9 حزيران وانتهت في الأول من تموز. ثماني مباريات خلال 24 يوماً، بمعدل مباراة واحدة كل ثلاثة أيام. هو أمرٌ يحصل للمرة الأولى في تاريخ المنتخبات اللبنانية، فكان ذلك فرصة سمحت للجهاز الفني بقيادة المدرب الصربي الكسندر إيليتش بالوقوف على العديد من نقاط القوة والضعف في المنتخب اللبناني. أيضاً سمحت له بمشاهدة عدد من اللاعبين الذين نالوا فرصهم للمرة الأولى، فنجح البعض في استغلالها وأثبت حضوراً واعداً، في حين لم يكن البعض الآخر على مستوى الآمال، فخسر فرصته، ومن جهة أخرى توضّحت الصورة بشكل نهائي للمدرب إيليتش.

من اللاعبين الذين أثبتوا حضورهم في الهند وأسسوا لمرحلة واعدة مع منتخب لبنان هم الحارس أنطوان الدويهي، حسن سرور، وليد شور، زين العابدين فران (في النصف الثاني من الدورة الثانية)، مهدي الزين وعلي الحاج.

أيضاً، كرّس فيليكس ملكي ومحمد علي الدهيني نفسيهما كأساسيين في المنتخب اللبناني من خلال الأداء الذي قدّماه في الفترات التي شاركا فيها، علماً أن ملكي كان يتعافى من الإصابة ولم يكن جاهزاً بدنياً نتيجة ابتعاده عن التمارين وعدم التواجد مع المنتخب اللبناني في معسكر تركيا.

في الجانب الآخر كانت هناك علامات استفهام حول أداء بعض اللاعبين، خصوصاً المهاجم كريم درويش وزميله خليل بدر، ولا سيما الواجب الدفاعي للأخير الذي لم يكن حاضراً خلال المباريات التي شارك فيها، أضف إلى ذلك التصرّف الذي قام به تجاه الجمهور اللبناني وتحديداً في المباراة الثانية، وهو أمرٌ كان يفرض على المعنيين أن يتّخذوا في حقه إجراءات تأديبية، حتى ولو قدّم رسالة اعتذار على مواقع التواصل الاجتماعي.

الأمر الإيجابي الآخر في المعسكر الهندي هو الحالة التصاعدية للمنتخب ولو بشكل طفيف على الصعيد الفني. لا شك أن أداء منتخب لبنان في المباراة الأخيرة التي خاضها مع منتخب الهند في نصف النهائي كان مختلفاً عن أدائه في المباراة الأولى في الدورة الأولى أمام فانواتو، ومن ثم الأداء الكارثي مع مانغوليا. ففي المباراة الأخيرة قدّم اللبنانيون أداءً مرضياً مختلفاً عن الذي قدّموه مع الهنود وتحديداً في نهائي الدورة الأولى التي خسرها اللبنانيون (0-2).

ففي نصف النهائي، كان اللبنانيون هم الأفضل واستحقوا الخروج فائزين وعدم الوصول إلى ركلات الترجيح، لكن الحظ جانبهم في المباراة وفي ركلات الترجيح حين أضاع القائد حسن معتوق وخليل بدر ركلتي ترجيح.

انتهى المعسكر الهندي وأصبح المنتخب اللبناني أمام سؤال رئيسي: ماذا بعد الآن؟

عدة أجوبة تظهر كردّ على سؤال المرحلة المقبلة. الجواب الأول: المنتخب اللبناني بحاجة إلى الجميع. جميع اللاعبين الذين يشكلون إضافة للمنتخب، والابتعاد عن تجارب لاعبين أصبحت الصورة واضحة بالنسبة إلى مستواهم. محمد حيدر، محمد قدوح، خليل خميس، محمد ناصر، باسل جرادي، يجب أن يكونوا مع المنتخب اللبناني. فبطولة آسيا تحتاج إلى كل عنصر وهي أشبه بمهمة وطنية أكثر منها مشاركة كروية، وبالتالي يتوجب على المسؤولين بذل أي جهد لعودة هؤلاء، وحل أي مشكلات أدّت إلى عدم تواجدهم مع المنتخب. في الوقت عينه يقف هؤلاء اللاعبون أمام مسؤولية كبيرة اسمها لبنان ومنتخبه، وبالتالي عدم التواجد في هذا الاستحقاق الوطني ليس خياراً مهما كانت الأسباب، حتى لا يجد هؤلاء اللاعبون أنفسهم في مواجهة مع الجمهور اللبناني في مهمة وطنية.

في الوقت عينه، لا بد من تشكيل فريق عمل يقوم بالتواصل مع اللاعبين من أصول لبنانية ويحترفون في الخارج، والتواصل معهم بشكل مباشر يصل إلى مستوى زيارتهم في بلدانهم وشرح أهمية تواجدهم مع المنتخب اللبناني، وليس الاكتفاء بالتواصل معهم عبر الهاتف. أسماء عديدة مطروحة، من رامي الحاج إلى الكس سكر وليوناردو شاهين وغيرهم من الأسماء التي ستشكّل إضافة كبيرة للمنتخب اللبناني في حال أضيف أصحابها إلى الأسماء اللبنانية الموجودة حالياً من جهة، والذين تتوجب عودتهم من جهة أخرى.

قد يرى البعض الصورة سوداوية بعد دورتي الهند، لكنّ التفكير في شكل المنتخب في حال حضرت كل الأسماء قد يغيّر الصورة.

الموعد المقبل في تايلند في شهر أيلول، حيث سيكون منتخب لبنان في معسكر جديد، يأمل الشارع الكروي أن يكون معه هؤلاء اللاعبون تحضيراً لاستحقاق آسيا.

> إيجابيات عديدة لمعسكر الهند أهمّها خارطة طريق للمرحلة المقبلة

خسارة المنتخب الأولمبي

خسر منتخب لبنان الأولمبي لكرة القدم أولى مبارياته ضمن المجموعة الأولى لدورة الألعاب الرياضية العربية المقامة في الجزائر حتى 14 تموز المقبل. وكانت الخسارة أمام منتخب السودان بثلاثية نظيفة، حيث لعب المنتخب اللبناني منقوصاً منذ الدقيقة 23 بعد طرد لاعبه سعيد سعد. ويضم المنتخب اللبناني علي الرضا إسماعيل، هادي كنج، كريم مكاوي، محمد حيدر، محمد المصري البلفاوي، رامي مجلي، أنطوني معاصري، محمد مهدي صباح، حسين صالح، ساجد أمهز، محمد غملوش، علي حكيم، صاموئيل حرب، علي قصاص، إبراهيم شامي، سعيد سعد، محمد صفوان، اليكس الرطل، حسن فرحات، عمر صباغ ومحمد سرداح، بقيادة المدير الفني البرتغالي ميغيل موريرا.

ويخوض منتخب لبنان مباراته الثانية بعد غدٍ الأربعاء أمام منتخب عمان عند الساعة 19,30 بتوقيت بيروت، على أن يلتقي منتخب الجزائر المضيف يوم السبت في آخر مباريات الدور الأول.

نجوم على الشاشة

«أرنولد»: في مديح شوارزنيغر و«الحلم الأميركي»!

شفيق طبارة

عندما يقرّر أحد مشاهير الشاشة أو الكرة أو السياسة أو غيرهم، إنجاز فيلم عن نفسه، ينتهي الأمر غالباً بشريط يهدف إلى تبجيل الذات... و«أرنولد» (2023) لا يحيد عن هذا الدرب.

يبدأ الوثائقي بصوت أرنولد شوارزنيغر (1947)، ثم يُظهر وجه النجم الجالس على كرسيه، مبتسماً بفخر واعتزاز، بينما يشعل سيجاراً ضخماً. نجم «تيرميناتور» الثري والمفتول العضلات، يبدأ بعرض انتصاراته أمامنا بينما يواصل التدخين وشرب الويسكي. قد تكون هذه الصورة نمطية نوعاً ما أو «كليشيهاً»، لكنها حقيقة هنا، وأرنولد هو تماماً كما يصف نفسه: وُلد ليفوز، ويتغلب على العقبات، وينتصر دوماً. لا أحلام لديه، بل رؤى يحققها دائماً. في ثلاث حلقات، يخبرنا أرنولد عن رؤياه، عن حياته، وطفولته في النمسا، عن حلمه بالسفر إلى الولايات المتحدة حين صار شاباً، وطبعاً عن إنجازاته ونجاحاته في رياضة كمال الأجسام والسينما والسياسة.

يستفيد «أرنولد» من التطور الواضح في مسيرة شوارزنيغر منذ بداياته وصولاً إلى وضعه اليوم. الحلقة الأولى «رياضي»، تركّز على عالم كمال الأجسام (بطل مستر أولمبيا 7 مرات) حين انتقل شوارزنيغر من كونه طفلاً يعيش في بيت مضطرب، مع أم مهووسة بالنظافة ووالد عسكري مسيء وصارم، إلى شاب واعد تمكّن من الهروب من وطنه مطارداً رؤياه.

الحلقة الثانية «ممثل»، تركز على مهنة أرنولد في التمثيل، وفشله في البداية، ثم إصراره على إيجاد مكانته في هوليوود، وأول نجاح هائل أحرزه عام 1982 مع «كونان الهمجي»، ثم دوره الأشهر عندما تحوّل إلى آلة قتل مثالية في «ذا ترمیناتور» (1984) وأرعب العالم. هذا الدور كان فاتحة حظه السعيد،

> ثلاث ساعات أمضاها شوارزنيغر وهو يحكي روايته الخاصة أمام الكاميرا وخارجها

إذ توالت نجاحاته وممارزاته القاسية مع نجم ثمانينيات آخر هو سيلفستر ستالون. في الجزء الثاني، يخبرنا أرنولد عن لقائه بماريا شيفر وزواجه منها، وإعجابه بروتالد ريغان وجراحة القلب المعقدة التي كادت أن تنهي حياته، وكيف أصبح مليونيراً باستثمارات عقارية، ومن ثم حصوله على الجنسية الأميركية. وأخيراً تأتي الحلقة الثالثة «سياسي»، لتقارب نشاطه السياسي منذ ترشحه لمنصب حاكم كاليفورنيا للمرة الأولى، وعمله السياسي، واستراتيجيته الانتقائية وأيديولوجيته لإغواء زملائه الجمهوريين، وكذلك عدد قليل من الديمقراطيين للتصويت له.

نحن أمام فيلم وثائقي كلاسيكي عن سيرة ذاتية، كل شيء فيه باهت وسريع الزوال. ثلاث ساعات أمضاها شوارزنيغر وهو يحكي روايته الخاصة أمام الكاميرا وخارجها. بعيداً عن الاستخدام الجيد للمواد الأرشيفية، يضمّ الشريط أيضاً شهادات أولئك الذين عرفوه، وكلهم يتحدثون عن عظمة هذا الرجل. من الواضح أنه تم طمس الجوانب المظلمة في سيرة أرنولد، لصالح جوانب حياته الفنية والشخصية الناجحة. حتى الفضائح التي لا تخلو حياة المشاهير منها، نراها من زاوية منحازة، هي زاوية أرنولد نفسه، حتى بدا كأن الوثائقي كله في غير محله، ولا حاجة إليه من الأساس، لأن ما نراه معروف للجمهور: إحصائيات وأرقام قياسية وميداليات وكؤوس حفظتها الأجيال التي تابعت أفلام النجم الأسمر.

«أرنولد» وثائقي رسمي جداً، لم يقارب الجوانب الإشكالية في حياة البطل إلا بشكل سطحي وعرَضي، فما يهمّ هنا هو تمجيد النجم الهوليوودي، وبطل الـ «بادي بيلدينغ»، والرجل السياسي... إنه أيضاً المهاجر الذي عاش «الحلم الأميركي»!

Arnold على نتفليكس

اخبار رياضية

انطلاق الموسم الكروي بفوز وثلاثة تعادلات

انطلق الموسم الكروي يومي السبت والأحد مع إقامة مباريات كأس الاتحاد لكرة القدم، وهي البطولة التنشيطية المستحدثة بعد إلغاء كأسي النخبة والتحدي. الانطلاقة كانت «ثقيلة» بعد فترة راحة طويلة حيث انتهت ثلاث مباريات من أصل أربع بالتعادل السلبي، وهي بين النجمة والبرج (الصورة)، الشباب الغازية والحكمة، شباب الساحل وطرابلس. وحده الأنصار حقق الفوز في افتتاح البطولة. وكان على حساب التضامن صور بهدف وحيد سجّله مهاجمه السنغالي الحاج مالك.

وقد تكون الانطلاقة على هذا الشكل طبيعية بعد ابتعاد اللاعبين عن المباريات لفترة طويلة، وخوض عدد من الفرق اللقاءات منقوصاً مع غياب لاعبي المنتخب الأول والأولمبي.

لبنان يحتل المركز الـ 15 في بطولة العالم لكرة السلة تحت 19 سنة

حقق منتخب لبنان فوزه الأول في بطولة العالم لكرة السلة تحت 19 عاماً، ليحتل بذلك المركز الـ 15 بين 16 منتخباً مشاركاً. الفوز جاء عصر أمس على حساب هنغاريا المستضيفة بنتيجة (73 . 66)، لينهي المنتخب مشاركته بأفضل طريقة ممكنة بعد 6 هزائم متتالية وصعبة. وكان أفضل مسجّل في صفوف منتخب لبنان يوم أمس كارل ظاطا برصيد (24 نقطة)، يليه كريم رطيل (11) ثم جوزيف أبو سمرا (10 نقاط)، مع 8 نقاط لكل من عبد الرحمن صباغ ومصطفى عساف، و5 لجاد نصر، و4 لبرانين منصور و3 لعلاء صباغ.

في المقابل، وصف البريطاني المخضرم اندي موراي حصد ديوكوفيتش لـ23 لقباً كبيراً بأنه «مدهش». وكان موراي آخر لاعب يهزم ديوكوفيتش على الملعب الرئيسي في ويمبلدون في طريقه لإحراز باكورة ألقابه على العشب البريطاني عام 2013.

وقال موراي المصنف أول عالمياً سابقاً: «ما حققه في المراحل الأخيرة من مسيرته مدهش فعلاً. كما أنه لا يبدي أي تراجع في مستواه. ما فعله في رولان غاروس مدهش. قدم عرضاً رائعاً أمام كارلوس الكاراس في نصف النهائي. لقد أظهر قوة شخصيته نظراً إلى أهمية تلك المباراة».

سيدات الصين يرفعن الذهب ولبنان ضمن «المستوى الأول»

أحرز المنتخب الصيني لكرة السلة للسيدات لقب بطولة آسيا . المستوى الأول، بعد الفوز على المنتخب الياباني بنتيجة (73 . 71) في المباراة النهائية. هو اللقب الأول لسيدات الصين في البطولة منذ عام 2011، والذي جاء بعد مشوار رائع في البطولة التي احتضنتها أستراليا على مدى أسبوع.

وحل المنتخب الأسترالي في المركز الثالث بعد الفوز على نيوزيلاندا في مباراة تحديد المركزين الثالث والرابع.

وتدين الصين بفوزها إلى لاعبتها المتألقة «زو هان» والتي فازت بجائزة أفضل لاعبة في البطولة، بعد الأداء الكبير الذي قدمته. وضمن أفضل خمسة لاعبين جائن زو هان إضافة إلى زميلتها في المنتخب لي مينغ واليابانية ماي ياماموتو والأسترالية أليس كونك والنيوزيلاندية بينيتا دافيدسون.

وخلال مشوارها في البطولة فازت الصين على لبنان (89 . 44)، وعلى نيوزيلاندا (80 . 46) قبل أن تتجاوز كوريا الجنوبية (87 . 81). وبعدها أستراليا المستضيفة في نصف النهائي (74 . 60)، وأخيراً اليابان (73 . 71).

وضمن هذه البطولة نجح المنتخب اللبناني بالبقاء في مصاف دول النخبة في القارتين الآسيوية . الأوقيانية في فئة السيدات، بعدما أطاح بمنتخب تايبه الصينية (75-73). في مباراة البقاء بالمستوى الأول، والتي أقيمت صباح الجمعة الفائت. وكان هذا هو هدف المنتخب اللبناني من المشاركة في البطولة التي كسبت منها اللاعبات اللبنانيات خبرة كبيرة. وخسرت سيدات لبنان من الصين (89 . 44) ومن كوريا الجنوبية (76 . 54) ومن نيوزيلاندا (76 . 45)، قبل أن تحققن الأهم وهو الفوز على تايبيه، وبالتالي البقاء في المستوى الأول وعدم العودة إلى المستوى الثاني الذي تقام بطولته الشهر المقبل.

غياب

السياسي الملتزم الذي رابط على جبهة الثقافة

حبيب صادق... وكل الجهات الجنوب

محمد ناصر الدين

«شدّي عليك الجرح وانتصبي/ عبر الدجى رمحاً من اللهب/ يا ساحة الأنواء كمْ عصفتْ/ فيها خيول الهول والرعب/ فالأرض فيها وجه مذبحةٍ/ والجوُّ أمطار من الشهب/ لم يبقَ غصنٌ غير منتهب/ لم يبقَ وجهٌ غير مستلب/ أهلوك لا سورٌ من الكذب/ أهلوك لا قنّاصة الرتب/ صدّوا الرياح السود بحفزهم/ جُرح التراب وأنّة العشب/ شغّيلة من أرض عاملة أكرمْ بهم من عاطر النسب /من صخرها/ قدّوا اعنّتهم واستُرشدوا بالكوكب الذهبي»: كان الشاعر والمفكّر حبيب صادق (1931-2023) مجبولاً طبعاً ولكنة وتكويناً وثقافة بالأرض العاملية، في انفتاح سهولها على الضوء والحرية، واستعصاء جبالها على الرياح والغزاة والمحتلّين، وليونة

> عمل على توثيق التراث العاملي وحفظه من الاندثار

ودماثة أخلاق أهلها واجتراحهم الشعر والأغاني من قلب الجرح النازف في ترابهم وفلسطين التي تبعد عنه خطوتين: هو الولد التاسع عشر للمرجع الديني المشهور فقهاً وشعراً وزعامةً الشيخ عبد الحسين صادق من زوجته الثالثة، إذ كان أبوه يبلغ 73 عاماً عند ولادته. أبصر النور في الخيام في أقاصي الجنوب اللبناني في بيت طافح بالشعر والأولاد الذين لم تسمح كثرتهم ومشاغل أبيهم المتعددة بأن يوليَهم كثير عناية، وهو ما دفع حبيب صادق إلى الاعتراف في ما بعد في حواره الطويل مع طانيوس دعيبس («حوار الأيام») بأنّ الأب كان مجرد صورة على الحائط فحسب، وأنه كان «ابن أمّه» فقط التي كانت تحنو عليه حنوّ الطيور على فراخها. انغماس حبيب الفتى في جوّ البيئة الجنوبية التي تفيض فقهاً وشعراً جعله أشبه بطائر يطير بجناحين متناقضين: حرارة دينية مستمدة من الشجن الكربلائي المجبول بالمواويل العاملية، وقصائد أولى ملتصقة بالأرض وتضاريسها ومياهها المنسالة بركاً وقمحاً على سهل الخيام، وجناح آخر تغذّيه الرغبة الفروديدية في قتل الأب معنوياً والوعي الطبقي بالعمّال و«الشغّيلة» والفلّاحين الذين كانت تحاصرهم مطرقة الإقطاع والهجرة إلى مدينة الذل والقهر والحرمان، وسندان الاحتلال الذي يمعن فتكاً بلحمهم العاري وبيوتهم وأرزاقهم. من قلب هذه الثنائية، بدأت شخصية البساري المقاتل تتشكّل. وجد صادق نفسه أقرب إلى الحلم الاشتراكي بالعدالة والمساواة والسعي لتحسين شروط حياة الفئات المحرومة والمهمّشة، وانضم تلقائياً إلى تلك المجموعة المتمرّدة من أبناء المراجع ورجال الدين التي بترت مع التقاليد والموروثات واستهوتها أفكار الأممية والشيوعية واليسار، وانقلبوا من «شيعة» إلى «شيوعيين»: تشابك في حبيب صادق العمل السياسي بالثقافي، فبين ترشحه للانتخابات النيابية منفرداً سنتَي 1968 (نال 265 صوتاً) و1972 (نال 13028) بدعم من كمال جنبلاط والحزب الشيوعي اللبناني في مواجهة اللائحة الأسعدية، أسهم سنة 1964 في تأسيس «المجلس الثقافي للبنان الجنوبي» الذي صار رئيسه منذ عام 1972، وتتلخّص أبرز أهدافه في تعزيز الحركة الثقافية في لبنان عامةً والجنوب خاصة، ودعم النتاج الثقافي في مختلف الحقول، ولمّ شمل المثقّفين ولا سيما الشباب والتشجيع على النشر والمحافظة على التراث الفكري وبالأخصّ الجنوبي، والإسهام في الدفاع عن حرية الوطن وسيادته وعن حقوق الإنسان وسلامة البيئة. كان يعتبر العمل الثقافي جزءاً لا يتجزّأ من «المعركة الضارية التي يخوض غمارها أهلنا في الجنوب ولا يقتصر القتال فيها على جبهة واحدة، بل يتجاوزها إلى جبهات عدّة قد تكون الجبهة الثقافية والأيديولوجية واحدةً من أهمّ تلك الجبهات وأخطرها. وإذ نعلم أن الصهيونية تعتمد الثقافة سلاحاً من أمضى الأسلحة التي تقارعنا بها في ساحة الصراع القائم، تتأكد لدينا وجاهة الدعوة، بل قل ضرورتها، إلى تحصين جبهتنا الثقافية في مواجهة الغزو الثقافي الصهيوني». اعتنى «المجلس الثقافي للبنان الجنوبي» بحفظ التراث العاملي وحمايته من الاندثار والضياع، فأشرف صادق شخصياً على طباعة آثار الأدبية الراحلة زينب فواز بكتاب جمع مؤلّفيها الرائدين «حُسن العواقب» (روايةً) و«الهوى والوفاء» (مسرحية)، وسلسلتين مميزتين، حملت الأولى عنوان «وجوه ثقافية من الجنوب» تناولت سيرة ونتاج كوكبة من الوجوه الفكرية والثقافية العاملية أمثال زينب فواز ومحمد علي الحوماني وعارف الحرّ وأحمد رضا ومحمد جابر آل صفا وعبد المطلب الأمين وفؤاد جرداق الذي كتب صادق الفصل الخاص به بنفسه، أما الثانية فحملت عنوان «من دفتر الذكريات الجنوبية» (1984) واستكملت طيف الشخصيات الجنوبية أمثال السيد حسن الأمين، والصحافي الفرد أبو سمرا، والمؤرخ الشيخ علي الزين والعلّامة حسن الأمين وغيرهم. أعاد صادق جمع تراث والده الشعري ليصدر في ديوانين بعنوان «عرف الولاء» و«سقط المتاع». كما نشر مجموعة قيّمة من المخطوطات والآثار ضمن سلسلة حملت عنوان «تراث عاملي» ضمّت كتاب «طرفة الطرائف وزبدة المعارف» للعلّامة الشيخ أحمد رضا، و«سوق المعادن» للشيخ محمد علي عز الدين وغيرهما من «آثار هذا التراث المجهولة المصير، نظراً لما اختلف على الجبل العاملي من محن كارثية ونكبات دامية لعلّ أشدّها ضراوةً وأفدحها ضرراً إبّان الحكم العثماني التسلّطي، تلك الغزوة البربرية التي شنّها عليه الجزّار أحمد باشا بجحافل القتلة والهدّامين».

واكب حبيب صادق في «المجلس الثقافي...» الحركة الشعرية والثقافية على امتداد نصف قرن، إذ احتضن المنبر حركة «شعراء الجنوب» التي صدحت أصوات شعرائها أمثال محمد علي شمس الدين وشوقي بزيع ومحمد عبد الله وإلياس لحود وحسن عبد الله وجودت فخر الدين وغيرهم على منبره، كما رافق المقاومة الوطنية الباسلة بمجموعة من الملصقات والمنشورات والمعارض التي تشيد ببطولة أهل الجنوب والبقاع وراشيا في صدّ العنوان، ناهيك بفتح المجلس أبوابه لمئات الندوات والمعارض والأنشطة التي تطال الحياة الثقافية كافة. في الجانب السياسي، يصحّ في حبيب صادق ما وصفه به الشاعر الراحل محمد علي شمس الدين: «الجانب الحالم السرفانتسي السعيد باحلامه، والمستيقظ بين صحوة وصحوة على الخدعة... وجانب المتشبث بالحلم البساري ولو كان خادعاً لأنه لا يمتلك سواه». بعد مهادنة مع السلطة أوصلته إلى المجلس النيابي عام 1992، عرف حبيب صادق أنه لا يمكن أن يكون عضواً في «النادي» الذي يضمّ بين ظهرانيه مآفيا الفساد والطائفية، فكان أن تحدّى السلطة ذاتها في انتخابات 1996 من دون أن يكتب له حظ بالنجاح، ليتفرّغ بعدها للعمل الفكري والثقافي، ويعتزل العمل السياسي منذ عام 2005، ويهتم بمؤلفاته التي شرح فيها قضايا الاحتلال والمقاومة والنضال واليسار وأزمات الأحزاب الشيوعية المنبثقة من التناقض بين نقاء النظرية وطوباويتها، وتعقيدات الواقع والتباسه، لتنضمّ كتبه مثل «وحدة القلوب» و«حوار الأيام» و«في وادي الوطن» إلى نظيراتها المكتوبة في زمن أسبق مثل «فصول لم تتمّ» و«شهادات على حاشية الجنوب» و«وجوه مضيئة في الفكر والأدب والسياسة والاجتماع». لم تسرق السياسة صاحب «في زمن القهر والغضب» من الشعر، ولم يطفئ المرض (أصيب صادق بمرض اللوكيميا لعشر سنوات) أو يرهق الزواج المقتضب (تزوّج بالكاتبة ديزي الأمير لفترة وجيزة 1973-1975) تلك الروح الحساسة المرهفة، إذ ظلّت تلك الجذوة التي عرفناها في «زمن القهر والغضب» و«جنوباً ترحل الكلمات» متّقدة حتى الرمق الأخير: «من قبل حلول اللعنة/ في الفجر أتاها الموت اشتعلت مسكبةُ التبغ/ تهاوت حنجرة العصفور.../ النار حدود منازلنا/ النارُ، الأرض، السقف، السورُ/ كل الطرقات تؤدّي إلى «حولا»/ «حولا» جسدي قلبي المسكين/ في الليل تشتدّ الريح على «حولا»/ يشتدّ المطر المالحُ/ ينأى الوطن الوالدُ/ في الليل يفرّ الوطن الوالدُ/ يتوارى العلم الشاهدُ/ لا يبقى إلا «حولا» والجلّاد». مات حبيب صادق، لكن الأرض الجنوبية ستستكمل نضالها لا محالة لتنفض عنها «قنّاصة الرُّتب» وتستكمل تحرير الأرض بتحرير الإنسان.

الحزب الشيوعي اللبناني ينعى المثقف التقدّمي

أصدر الحزب الشيوعي اللبناني بياناً نعى فيه حبيب صادق «أحد أبرز أعمدة الحركة التقدمية والديموقراطية والثقافية في لبنان بعدما أمضى حياته في الكفاح والنضال، حتى أقعده المرض ونال من جسده. لقد جسّد فقيدنا، على امتداد عقود، تطلّعات وآمال عشرات وكذلك مئات الآلاف من اللبنانيين في مواجهة القوى الطبقية والسياسية الحاكمة، وبخاصة ضدّ قوى الإقطاع والقمع والإقصاء والعصبيات الطائفية والزبائنية، بتلاوينها وتشكيلاتها المختلفة. جسّد حبيب صادق تاريخاً نضالياً مشرّفاً أدّى في خلاله دوراً بارزاً في استلهام الجوانب الكفاحية المشرقة من ماضي الجنوب اللبناني وحاضره، ومن مسيرة حركاته السياسية والاجتماعية والفكرية والثقافية والدينية النهضوية. احترم في مسيرته النضالية، مبدأ التنوّع في الآراء، بين هذه الحركات وحتى داخلها، مغلّباً على الدوام أولوية التفاعل مع الآخر والانفتاح عليه، على أمل الوصول معاً الى بناء، كتلة شعبية جامعة تكسر التوازنات الطائفية والمذهبية المتوارثة التي قوّضت أي فرص للتغيير الديموقراطي في البلد. كان شديد الاقتناع بأنّ التماثل في الفكر يؤدّي لا محال الى الجمود والتقوقع، بينما التنوّع هو التعبير الحيّ عن الحياة. كان مناضلاً سياسياً وقائداً شعبياً بارزاً، بحيث كان ترشيحه الى الندوة البرلمانية من قبل حزبنا وسائر القوى الوطنية والديموقراطية والشعبية موضع إجماع وتأييد وحدة. كتب أديبنا الراحل عشرات المؤلفات الفكرية والثقافية المرجعية، كما ساهم بشكل مباشر في إنتاج العديد من الكتب والأبحاث الصادرة عن المجلس الثقافي للبنان الجنوبي الذي كان جزءاً لا يتجزّأ من حياته وهمومه اليومية، حتى ليصحّ القول إنّ هذه القامة الكبرى جسّدت أجمل خصال المثقف الحامل لقضية الوطن من جوانبها كافة».

شهادة

جرأة في اتخاذ المواقف

جودت فخر الدين

يغيب حبيب صادق ليترك في حياتنا الثقافية فراغاً كبيراً، كان قد ملأه على مدى عقود طويلة. لقد كان محرّكاً للثقافة وللنشاطات الثقافية، من خلال المجلس الثقافي للبنان الجنوبي، الذي أسّسه وجعله مضطلعاً بإظهار ما يجمع بين الاتجاهات اللبنانية المختلفة ماضياً وحاضراً، بالإضافة إلى كونه شاعراً لم تترك له انهماكاته السياسية والثقافية مجالاً لإعطاء الجانب الشعري في شخصيته ما يتطلّبه من عناية ومتابعة.
في الحقل السياسي، كانت له تجربة مميزة، بل فريدة، خصوصاً بعد نجاحه في الانتخابات النيابية. لقد عبّر في هذه التجربة عن استقلالية ونزاهة وجرأة في اتخاذ المواقف، والابتعاد عن المساومة، والترفّع عن الدخول في متاهات السياسة في لبنان، وما تعنيه من دروب وأساليب ملتوية. هذا كله بالإضافة إلى لطفه ودماثته والكثير من المزايا الحميدة التي تحلّى بها. سأفتقده صديقاً وأديباً ومخلصاً للقضايا الثقافية والوطنية.

أبرز مؤلفاته

كان العمل الثقافي بالنسبة إلى حبيب صادق جزءاً لا يتجزّأ من النضال السياسي. هكذا، اشتغل على توثيق وجمع التراث الشعري والأدبي العاملي ضمن مجموعة من الإصدارات حملت عنوان «تراث عاملي»، كما أصدر العديد من الأعمال في الأدب والسياسة والشعر، بالإضافة إلى مشاركته في الكثير من الدراسات التي أصدرها «المجلس الثقافي للبنان الجنوبي».
من مؤلفاته الشعرية نذكر: «في زمن القهر والغضب» (دار العودة – 1973)، و«جنوباً ترحل الكلمات» (دار العالم الجديد – 1980). أما في الأدب والسياسة، فنذكر: «مطلع النور» (تمثيليات قصيرة – دار الكتاب اللبناني – 1982)، و«فصول لم تتم» (دار الآداب – 1969)، و«شهادات على حاشية الجنوب» (الجزء الأول 1981 - الجزء الثاني 2010)، و«جنوب لبنان مأساة الصمود» (1981)، و«في رحاب الخيام – ديوان شعر الشيخ عبد الكريم صادق» (دار الأقلام – 1984)، و«الوقائع اليومية لمسيرة المقاومة اللبنانية الوطنية» (1986)، «عرف الولاء للشيخ عبد الحسين صادق» (مؤسسة الانتشار العربي – 2005)، و«طائر الحرية – ديوان شعر للأسير ياسر حسين خنجر» (دار الفارابي – 2003)، و«ديوان شاعرة الجنوب بسينة فخري» (الانتشار العربي – 2006)، «سقط المتاع – الشيخ عبد الحسين صادق» (الانتشار العربي – 2007)، «في أدب العراق الحديث لعبد الرضا صادق» (دار الفارابي – 2009)

سيرة في حوار

عبد الرحمن جاسم

في عام 2015، صدرت سيرة ذاتية لحبيب صادق على شكل حوار حملت عنوان «حوار الأيام» (دار الفارابي). اندرج العمل ضمن مبادرة «الذاكرة المحكية للبنان» التي أطلقتها «مؤسسة المحفوظات الوطنية» لتسجيل الذاكرة الوطنية على لسان شخصيات عامة عاصرت محطّات سياسية واجتماعية وثقافية مفصلية. انقسم الحوار الذي أجراه طانيوس دعيبس مع حبيب صادق، إلى قسمين أساسيّين: مرحلة الجنوب ومرحلة بيروت. البداية كانت مع مرحلة الجنوب التي تتبع طفولته في قريته الخيام، وانتقاله إلى النبطية (حيث ترعرع)، وعلاقته بوالده الشيخ عبد الحسين صادق وتأثره الكبير به، رغم رحيله المبكر وهو لا يزال حدثاً في الصف الابتدائي الخامس (كان والده رجل دين بارزاً وشاعراً وخطيباً، احتلّ مكانةً سياسية بارزة). فكان الناطق باسم أهل جبل عامل حين قابلوا وفد الأمير فيصل في عام 1919). نقرأ أيضاً عن علاقته بوالدته منّا راضي وإخوته، وصولاً إلى ذكرياته في قريته والقرى المجاورة، وصولاً إلى مرحلة ما بعد التخرّج، حين أصبح مدرّساً في المدرسة الرسمية. هنا، يتوقف عند محطات تاريخية من تاريخ لبنان كانتخاب كميل شمعون واغتيال رياض الصلح والتظاهرات التي أعقبت اغتياله وكيف شارك فيها.
في «مرحلة بيروت»، يتحدّث صادق عن حياته في العاصمة، حيث سكن في المصيطبة. يشرح علاقته بالمدارس التي بدأ التدريس فيها حتى انتقل «قسرياً» إلى منطقة جبل لبنان للتعليم هناك في مدرسة الزلقا الابتدائية، وصولاً إلى تجربته في التعليم في سجنَي الرمل والقلعة، في تلك الأثناء، واظب على حضور ندوات «الندوة اللبنانية» و«النادي الثقافي العربي»، وأنشطة ثقافية كانت تُقام في «المركز الثقافي السوفياتي». اهتم أيضاً بالكتابة، فكانت أولى تجاربه البيروتية الصحافية في جريدة «الأخبار» (كان مالكها سهيل بموت آنذاك ولم تستمر إلا ثلاثة أشهر) كاتباً ومحرراً (ومشرفاً إدارياً عليها)، كما كان يكتب باسم مستعار هو «أبو جلا» حرصاً على وظيفته الرسمية. كذلك كانت «الفلك العربي» تخصه بمقال؛ إلا أن أول ما نشره من قصائد كان في مجلتَي «الألواح» و«الثقافة الوطنية».
تحدث صادق في تلك المرحلة عن علاقته بكثير من الأدباء والمثقفين القادمين من الجنوب كإملي نصر الله ومحمد دكروب وعبد اللطيف شرارة وسلام الراسي؛ وعلاقته الوطيدة مع الشيخ واللغوي عبد الله العلايلي. بعد ذلك، دخل مراحل مختلفة؛ متشعباً في علاقاته الإنسانية والاجتماعية من خلال أنشطة سياسية واجتماعية وثقافية. كتب للإذاعة اللبنانية برامج ومسلسلات مثل «في مثل هذا اليوم»، «العدالة والحياة»، و«الفصل الأخير». وساهم في إنشاء «مستشفى الفنار» كأول مستشفى في جنوب لبنان يعالج الأمراض النفسية والعصبية (تم بناؤه أثناء عمله رئيساً لدائرة المحاسبة في وزارة الصحة العامة عام 1964).
يحكي صادق عن انتسابه إلى «المجلس الثقافي للبنان الجنوبي» (عام 1964، أي سنة تأسيسه)، حين ارتبط به «ارتباطاً عضوياً كانتني عشرت على ضالّتي في قيامه». عاد بعدها للعروج على أول انتخابات شارك فيها (وخسرها) مرشحاً للمجلس النيابي (1968) بعيداً عن «البكوات» الذين كان نفوذهم قوياً للغاية. شارك صادق في انتخابات المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى ليفوز بخمسة مقاعد (عام 1975 ضمن لائحة «التضامن الوطني»). أما في مرحلة بيروت الخامسة والأخيرة، فيورد محاولة الاغتيال التي تعرض لها في 9 أيلول 1977 وسنوات «منفاه» الاختياري في بغداد، ثم باريس. يمر على مرحلة الغزو الصهيوني للبنان عام 1982 التي شهدها في بيروت، لينتهي بمرحلة الانتخابات النيابية عام 1992 مرشحاً على لائحة «حركة أمل» قبل أن يقع الخلاف بينهما في المجلس النيابي.

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 3 تموز 2023 العدد 4951

رحيل

حليم بركات... سندباد المنافي ومؤرّخ الهزائم

حليم بركات والباحث خالد زيادة في معرض الكتاب في بيروت في خريف 1973 (عن صفحة خالد زيادة على فايسبوك)

خليل صويلح

تأخرَ إعلان خبر رحيل حليم بركات (1933- 2023) أسبوعاً كاملاً! استنكر أصحاب المراثي الجاهزة على مواقع التواصل الاجتماعي مثل هذا الإهمال بلائحة اتهام وإدانة لتغييب الحدث المفجع. لكن ما حدث فعلاً، أنّ الروائي وعالم الاجتماع السوري المقيم في الولايات المتحدة منذ عقود، كان يقبع في مصحة بعد إصابته بمرض ألزهايمر. محنة كبرى أن يقع شخص من هذا الطراز فريسةً للنسيان، وأن يتبخّر أرشيف الذاكرة دفعةً واحدة. هكذا انطفأ فجأة شريط طويل من رحلة المنفى والاغتراب والحنين للرجل التسعيني الذي شهد وقائع قرنٍ كامل لعالم عربي، كان يتهاوى تدريجاً، تحت وطأة الهزائم تخيّلاً وواقعاً، فقد كانت روايته «ستة أيام» (1961) بروفة تخييلية لبلاد ستهزم خلال ستة أيام، وهو ما سيحدث بعد ست سنوات أثناء هزيمة حزيران 1967، بالوقائع نفسها، فكان أن كتب «عودة الطائر إلى البحر» (1969)، كترجيع وثائقي لهزيمة محققة. إذ خبر عن كثب واقع مخيمات النزوح الفلسطينية ليسجّل أول بحثٍ ميداني عن أحوال اللجوء والاقتلاع والاغتراب، معرّجاً على الاندفاعات الأدبية لهذه المفردات في متون الروايات، إذ تتبع تجارب نجيب محفوظ، وجبرا إبراهيم جبرا، وعبد الرحمن منيف، والطيب صالح، ويوسف إدريس، وآخرين، بوصفها معادلاً موضوعياً لواقع مهشّم يحتاج إلى ترميم رضوضه التاريخية، بفحص الهوية الفسيفسائية للخريطة العربية، وحراثة التربة بعمق لمعرفة أسباب الفشل، فما نعيشه يقع في باب الكابوس لا الحلم كمحصلة لهدر الكرامة واليأس من بزوغ شمس مختلفة طالما أنّنا «نعيش تحت جزمة الحاكم». يعترف صاحب «الرحيل بين السهم والوتر» بأنه درس علم الاجتماع كي يكتب الرواية، مؤكداً على أن الروائي كائن سوسيولوجي في المقام الأول، بالتمازج الخلّاق بين التخييل والواقع، داعياً إلى التمرّد على سكونية المستنقع، واستكشاف خطوط المتاهة بمعجم من المفردات الساخنة مثل الحرية والرقابة والاضطهاد، والاغتراب، والبداوة، متمثلاً منهج سلفه ابن خلدون في قراءة هرمية السلطة واحتضارها، نابذاً صورة المثقف الشعبوي، و«المثقف المقاول»، والمشية العرجاء للمثقف الليبرالي وحيرته بين العلمانية والسلفية، واضمحلال المثقف الثوري نتيجة إخفاقات أيديولوجية متراكمة.

بهذا المعنى، فإن اشتغالات حليم بركات الفكرية لم تتوقّف عند حدٍّ، نظراً إلى مخزون التخلف العربي من جهة، وخشونة عصا الأنظمة، من جهةٍ ثانية. بين هذين القوسين، كانت طاولة التشريح للجسد العربي المريض تتسع عقداً وراء آخر، نظراً إلى تراكم العلل ووصولها إلى نقي العظام، وتالياً، بدت هذه الأطروحات شبه كلاسيكية، مكتفية بوصف الداء من دون دواء لفرط تراكم المشكلات وفشل النخب في مواجهة العسكرة. لكن هذه الأطروحات، في المقابل، عملت على تطوير البحوث الأكاديمية في علم الاجتماع، خصوصاً ما يتعلّق بأسئلة المنفى والاغتراب، كاستجابة لعمله في أكثر من جامعة أميركية، بمشاركة رفاق آخرين أمثال هشام شرابي، وإدوارد سعيد، هؤلاء الذين وضعوا نكبة فلسطين وفكرة الاقتلاع عموماً في الواجهة. يكمن مأزق صاحب «الاغتراب في الثقافة العربية» في صعوبة تفكيك الكتلة الصلبة في الجسد العربي الجريح، فعبارة مثل «تحرير الوعي العربي من أغلاله»، تبدو نزعة إنشائية صرفة أمام أهوال تحققها، ورغبة حالمة في مواجهة الوقائع المشخّصة. في كتابه الاستثنائي «المجتمع العربي في القرن العشرين» (2000)، أنجز حليم بركات حفرياته السوسيولوجية برهافة وعمق وشمولية، مغلقاً القوس على تعقيدات هذه الجغرافيا وخصوصيتها وتناقضاتها وصراعاتها، راصداً الثغرة الفاصلة بين حلم التغيير النهضوي، والمآل الذي انتهى إليه العرب لجهة التفكك والتلاشي والإحباط، بتشريح منهجي صارم كاشفاً عن الفجوات وشرخ الهزيمة في ظل أسئلة العولمة وما بعد الحداثة والتحولات الاقتصادية الجهنمية ومراياها الثقافية. وإذا بالعرب يغرقون في مستنقع الهويات الدموية والقبلية أكثر من انتمائهم للحظة العالمية الراهنة.

بهذا الجهد الموسوعي، أضاف صاحب «الهوية أزمة الحداثة والوعي التقليدي» (2004) لبنةً أساسيةً في مكتبة علم الاجتماع، واضعاً قلق القرن في أتون التاريخ الملتهب، رغم محاولات الإجابة عن أسئلة الذات والآخر. لكن كيف نواجه أسئلة القرن الجديد؟ يجيب بأن الأزمة تتمثل في أزمة المنهج أولاً، وتالياً فإن الصراع في جوانبه كافةً لن يتوقف ولا بد من أن يأخذ أشكالاً جديدة «كي نخرج من حالة العجز التي نعيشها ونعايشها كما لو كانت جزءاً من حياتنا اليومية. بذلك فقط يكون معنى لنهاية قرن وابتداء قرن جديد. لقد بدأ قرن آخر ولم نبدأ نحن» يقول.

من ضفة أخرى، يرى أن الحركات الدينية التي وسمت القرن الجديد، أتت كنتيجة للتخلّف الذي نعانيه أكثر منها ثورةً عليه. كأن حالة العجز لا فكاك منها أمام الانهيارات المتلاحقة، ما خلق صعوبةً في مجاراتها سوسيولوجياً لفرط تشظيها وتغيير جلدها فصلاً وراء آخر. في فحص مفردة المنفى التي نرتطم بها كثيراً، في سرديات حليم بركات، لن نكتفي بمعنى واحد، فهناك المنفى الداخلي، والآخر الخارجي، وهو ليس منفى ثقافياً، كما لدى إدوارد سعيد، إنما هو نتاج السيرة المضطربة، فالطفل الذي غادر بلدته «الكفرون» نحو بيروت، على إثر موت الأب، سيعيش زمناً حرجاً، لكنه سيكمل دراسته في الجامعة الأميركية، ثم سيغادرها إلى الولايات المتحدة لاستكمال دراسته العليا في اختصاص علم النفس الاجتماعي، كمكان إقامة لا عبور موقتاً. عند هذا المنعطف، سوف يستعيد سيرته الأولى في روايته العذبة «طائر الحوم» (1988) مستخلصاً من رحلة طائر الحوم في هجرته إلى المناطق الدافئة، تجربةً شخصيةً، فهو مثل هذا الطائر الذي اقتنصه الصيادون ببنادقهم، فسقط مضرّجاً بدمه. هنا يستعيد نصف قرن من حياته، من موقع الراوي متوحّداً بمصير هذا الطائر وهو يلفظ أنفاسه ببطء، وفي الوقت نفسه مصير المفكر المضطهد في مواجهة الطغيان، في رحلة طواف لا مكان فيها للطمأنينة، أو عتبة للخلاص على خلفية تدفقات شعرية، ومشهديات تتأرجح فيها المسافة بين مسقط الرأس وأميركا بذكريات قديمة تنطوي على ذاكرة مشتعلة بالشعر الشعبي والغناء المحلي من جهة، والانسحاق في أميركا من جهةٍ ثانية. في روايته «المدينة الملوّنة» (2006)، يرسم تضاريس سيرة ثانية، تتعلّق هذه المرّة بمدينة بيروت، وهو يطلّ من شرفة أواخر القرن العشرين على خمسينياتها بوصفها مصهراً لتيارات متنافرة، مستدعياً نظرة عالم الاجتماع في نسيج السرد المتخيّل لبناء عمارة سيروية للراوي وللمدينة الملوّنة بأحلامها وحروبها وكوابيسها: «أنت يا نادر الكفروني لا تعرف هل دخلت بيروت من بوابة ألف ليلة وليلة أم دخلت حكايات ألف ليلة وليلة من بوابة بيروت.. وأهم من هذا، هل أردت أن تسجّل سيرة شبابك أنت أم سيرتها هي» يقول.

مواد اخرى على موقعنا

على بالي

أسعد أبو خليل

أعرف أنّ الحنين سمة ملتصقة بالتقدّم في العمر. لكنّ الجيل الذي تربّى في الحروب، مثلنا، لا يُعاني من الحنين كما معظم الشعوب. هل تحنُّ لزمنِ نقل المياه إلى أدوار مرتفعة أو صوت القذائف وهو يهطل فوق رأسك أم لإقفال المدارس نتيجة احتدام المعارك (هذه كانت، للصراحة، من الذكريات الجميلة عندما عشناها، إذ كنّا نتضرّع لتأزيم الوضع من أجل إلغاء الامتحانات، وخصوصاً من أجل إحباط مشروع وزير التربية، بطرس حرب، لتقديس العلم اللبناني مرّة في السنة). لكن أحنُّ إلى خبز أيام الطفولة. كانت الأرغفة تختلف عمّا آلت إليه اليوم، مع احترامي لـ «الفرنو». الخبز رقيق جداً اليوم. صحيحٌ أنّ هذا يقلّل من الوحدات الحراريّة، لكنّ الدافع إلى تصغير حجم الرغيف هو الرغبة بالتوفير من قبل الأفران. في طفولتي كان رغيف الخبز أشهى بكثير، وربّما هذا الذي دفع محمود درويش للتعبير عن الحنين إلى «خبز أمّي وقهوة أمّي». رغيف الخبز كان سميكاً وطريّاً. والمنقوشة أذكرها أشهى من خليفتها اليوم (مع أنه من الصعوبة بمكان أن تصنع منقوشة غير شهيّة إذا ما كانت خارجة للتوّ من الفرن. وكلمة «طازج» اجترحها العرب لوصف المنقوشة عند خروجها من الفرن). المنقوشة كانت سميكة كما كانت القلّيطة. كنتُ في مدرستي أبتاع المنقوشة بـ 15 قرشاً وكنا نتدافع لشرائها من شبّاك في غرفة في المدرسة الابتدائيّة في الـ «آي سي». أما الخبز الصحّي فلم يكن معروفاً إلا في قرى الجنوب. أذكرُ أوّل رغيف أسمر شاهدتُه وكان في بلدة القليلة. لم يكن شهيّاً وكان سميكاً، لكنه احتوى على قشرة القمح. أما خبز المرقوق، فلم يعجبني يوماً لأنه يحتاج إلى كثير من المضغ، وكان هذا متعثّراً في السنوات الأولى من الحياة. المرقوق كان شهياً إذا كان يحمل في ثناياه نحو قنّينة زيت واحدة وإلّا فإنه لا يستحق التقدير. ولم تكن المطاعم تخبز لنا الأرغفة طازجة، وكانت تقدّم الخبز في أكياس «نايلون» كما اليوم في عدد من المطاعم، الخلاصة. ارجعوا لي الرغيف السميك الطري وإلّا.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين

مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 666314/ 01 ـ 828381 / 03
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com